



دروس معمقة من التجارب التفاوضية الفلسطينية
الرسمية وغير الرسمية من منظور العدالة والمشاركة النسوية

كانون الثاني 2026



دروس معمقة من التجارب التفاوضية الفلسطينية
الرسمية وغير الرسمية من منظور العدالة والمشاركة النسوية

إعداد الباحث : وعد قنّام

مؤسسة أكت لحل النزاعات

كانون الثاني، 2026



تنويه

تعكس الآراء والتحليلات والاستنتاجات الواردة في هذا البحث وجهة نظر الباحث/الباحثين، وهي مبنية على تحليل وتفسير مستقلين للبيانات والمصادر التي تمّت مراجعتها. ولا تعبّر هذه الآراء بالضرورة عن مواقف أو سياسات أو توجهات أي من المؤسسات أو المنظمات أو الجهات المانحة أو الشركاء المرتبطين بهذا البحث أو المشار إليهم فيه. ويتحمّل الباحث/الباحثون المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا البحث، بما في ذلك أي أخطاء أو سهو قد يرد فيه.



قائمة المحتويات

5.....	الملخص التنفيذي
6.....	الملخص التنفيذي باللغة الإنجليزية
8.....	المقدمة
10.....	نطاق الدراسة
10.....	المحور الأول: أهمية دور النساء في حلّ النزاعات وبناء السلام على المستوى الدولي
12.....	المحور الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
18.....	المحور الثالث: الجولات التفاوضية الرسمية الفلسطينية-الإسرائيلية من منظور نسوي
24.....	المحور الرابع: المسارات التفاوضية غير الرسمية (TRACK II) في عمليات السلام: الإطار العام والواقع الدولي والإقليمي
28.....	1. وثيقة جنيف (2003) كنموذج لمسار TRACK II : قراءة نسوية نقدية فلسطينية
33.....	2. مبادرة JERUSALEM LINK : تجربة نسوية مؤسسية ضمن TRACK II بين الشرعية الوطنية وحدود التأثير البنوي
35.....	3. كوندراالية الأراضي المقدسة (HLC) : تفكيك الحقوق الوطنية وإعادة تأطير الصراع – قراءة نسوية نقدية
37.....	4. قراءة نسوية مقارنة لمبادرات المسار غير الرسمي (TRACK II) في الحالة الفلسطينية
40.....	المحور الخامس: مسار المناصرة الدولية كفضاء تفاوضي غير مباشر
44.....	الخاتمة
44.....	العدالة النسوية وإعادة تعريف المشاركة السياسية والتفاوضية في السياق الفلسطيني
45.....	النتائج الرئيسية للدراسة
46.....	دروس معمّقة مستفادة من التجارب التفاوضية من منظور العدالة النسوية
46.....	توصيات سياساتية استراتيجية للدراسة
49.....	خلاصة توجيهية
49.....	قائمة المراجع والمصادر العربية
52.....	قائمة المراجع والمصادر الإنجليزية



الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة تحليل مشاركة النساء الفلسطينيات في مسارات التفاوض والسلام، من منظور نسوي نقدي، في سياق صراع تحرري غير متكافئ يتسم بالاحتلال الاستعماري الاستيطاني، واختلال عميق في موازين القوة، وتهميش بنيوي للنساء عن مواقع صنع القرار السياسي. وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن إقصاء النساء عن المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية لم يكن خلافاً تمثيلاً عابراً، بل نتاج بنية سياسية تفاوضية ذكورية، أعادت تعريف السياسة والسيادة والأمن بوصفها مجالات مغلقة أمام النساء.

تعرض الدراسة في محورها الأول الإطار الدولي لمشاركة النساء في حل النزاعات وبناء السلام، مستندةً إلى الأدبيات الأممية وقرار مجلس الأمن 1325، وتُبين الفجوة بين الاعتراف النظري بأهمية مشاركة النساء، وواقع استبعادهن عن عمليات السلام عالمياً، رغم الأدلة التي تؤكد أن إشراك النساء يعزّز فرص التوصل إلى اتفاقيات سلام أكثر استدامةً وشمولاً.

في المحور الثاني، تنتقل الدراسة إلى السياق الفلسطيني، محللةً واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية عبر قراءة كمية ونوعية، تُظهر محدودية تمثيل النساء في مراكز صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية، والأحزاب السياسية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحوارات المصالحة الوطنية، رغم وجود إطار قانوني وسياساتي متقدم نسبياً. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الفجوة تعكس معيقات بنيوية تتقاطع فيها عوامل الاحتلال، والبنية السياسية الداخلية، والثقافة الأبوية، والانقسام السياسي.

ويقدّم المحور الثالث تحليلاً نسبياً معقداً للجولات التفاوضية الفلسطينية الرسمية (مدريد، أوسلو، كامب ديفيد، أنابوليس)، كاشفاً أنماطاً ثابتة من الإقصاء الجندري، حيث تقلص حضور النساء كلما ارتفعت سيادة الملفات التفاوضية، وتحولت السرية والأمننة إلى أدوات إقصاء ممنهجة، وفُصّلت المعرفة عن القرار، بما أدى إلى إنتاج مسار تفاوضي أُفرغ من الخبرة النسوية، ومن مقاربات العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني.

أما المحور الرابع، فيتناول المسارات التفاوضية غير الرسمية (Track II) من منظور نسوي نقدي، من خلال تحليل عدد من المبادرات البارزة مثل وثيقة جنيف، ومبادرة Jerusalem Link، ومبادرة كوندراالية الأراضي المقدسة (HLC). وتُظهر الدراسة أن Track II، رغم إتاحتها مساحات مشاركة نسبية للنساء، لم يُشكّل بديلاً تحررياً عن المسار الرسمي، بل أعاد في كثير من الحالات إنتاج الإقصاء الجندري بصيغ ناعمة، عبر تفرغ القضايا الجوهرية من مضمونها الحقوقي، أو إعادة تأطير الصراع بلغة تقنية وإدارية تُجَيّد الاستعمار وتُضعف المرجعية القانونية الدولية.

وتُبرز الدراسة تمايزاً بين المبادرات غير الرسمية، حيث تُعدّ Jerusalem Link تجربة نسوية مؤسسية منسجمة نسبياً مع المرجعية الوطنية الفلسطينية ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجهما السياسي، لكنها بقيت محدودة التأثير البنوي بسبب غياب آليات الإلزام ونقل السلطة، في حين شكّلت وثيقة جنيف ومبادرة HLC نماذج أكثر خطورة لإعادة هندسة الصراع على حساب الحقوق الوطنية والجندرية.

في المحور الخامس، تسلط الدراسة الضوء على مسار المناصرة الدولية بوصفه فضاءً تفاوضياً غير مباشر، قادته النساء الفلسطينيات بفاعلية، ونجحن من خلاله في بناء تحالفات دولية، وتدويل الخطاب الحقوقي الفلسطيني، وإعادة تعريف القوة السياسية خارج منطلق طاولة التفاوض التقليدية. وتُظهر الدراسة أن هذا المسار شكّل رصيذاً تفاوضياً استراتيجياً، قائماً على القانون الدولي، والمساءلة، والوضوح الأخلاقي، دون الوقوع في إشكاليات التطبيع أو التكافؤ الزائف.

وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل أي مسار تفاوضي فلسطيني عادل ومستدام يقتضي إعادة تعريف مفهوم التفاوض ذاته، والانتقال من منطلق "إدماج النساء" إلى تفكيك البنية التفاوضية الذكورية، وربط أي مسارات غير رسمية بمرجعية وطنية وقانونية واضحة، وضمان انتقال



مشاركة النساء من فضاء التأثير إلى فضاء القرار، باعتبارهن فاعلات أساسيات في مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، لا أطرافاً هامشية أو رمزية.

الملخص التنفيذي باللغة الإنجليزية

Executive Summary

This study analyzes the participation of Palestinian women in negotiation and peace processes from a critical feminist perspective, within the context of an asymmetrical liberation struggle characterized by settler-colonial occupation, profound power imbalances, and the structural marginalization of women from political decision-making. The study advances a central premise: the exclusion of women from Palestinian-Israeli negotiations was not a temporary representational flaw, but rather the product of a masculinized political-negotiation structure that redefined politics, sovereignty, and security as domains closed to women.

The first chapter examines the international framework for women's participation in conflict resolution and peacebuilding, drawing on UN literature and UN Security Council Resolution 1325. It highlights the persistent gap between the theoretical recognition of the importance of women's participation and their actual exclusion from peace processes globally, despite substantial evidence that women's inclusion increases the likelihood of more sustainable and inclusive peace agreements.

The second chapter shifts to the Palestinian context, analyzing the reality of Palestinian women's political participation through both quantitative and qualitative approaches. It reveals the limited representation of women in decision-making positions within official institutions, political parties, the Palestine Liberation Organization (PLO), and national reconciliation dialogues, despite the existence of a relatively advanced legal and policy framework. The study concludes that this gap reflects intersecting structural barriers shaped by occupation, internal political structures, patriarchal culture, and political fragmentation.

The third chapter offers an in-depth feminist analysis of official Palestinian negotiation rounds (Madrid, Oslo, Camp David, and Annapolis), uncovering consistent patterns of gendered exclusion. Women's presence diminished as the perceived sovereignty of negotiation files increased, while secrecy and securitization became systematic tools of exclusion. Knowledge was separated from decision-making, resulting in a negotiation process stripped of women's expertise and of approaches grounded in social justice and human security.

The fourth chapter examines informal negotiation tracks (Track II) from a critical feminist lens, through analysis of several prominent initiatives such as the Geneva Initiative, Jerusalem Link, and the Holy Land Confederation (HLC) initiative. The study demonstrates that, although Track II processes offered relatively greater spaces for women's participation, they did not constitute a genuinely emancipatory alternative to the official track. In many cases, they reproduced gendered



exclusion in softer forms, by hollowing out core issues of their rights-based content or by reframing the conflict in technical and administrative language that neutralized colonial realities and weakened international legal reference frameworks.

The study further highlights distinctions among informal initiatives. Jerusalem Link is identified as an institutional feminist experience that was relatively aligned with the Palestinian national reference framework represented by the PLO and its political program, yet its structural impact remained limited due to the absence of binding mechanisms and pathways for power transfer. In contrast, the Geneva Initiative and the HLC initiative are assessed as more problematic models that risk re-engineering the conflict at the expense of both national and gender rights.

In the fifth chapter, the study focuses on international advocacy as an indirect negotiation arena, in which Palestinian women played a leading and effective role. Through this track, women succeeded in building international alliances, internationalizing Palestinian rights-based discourse, and redefining political power beyond the confines of the traditional negotiation table. The study shows that this path constituted a strategic negotiating asset grounded in international law, accountability, and moral clarity, without falling into the traps of normalization or false parity.

The study concludes that the future of any just and sustainable Palestinian negotiation process requires a fundamental redefinition of negotiation itself—moving beyond the logic of “including women” toward dismantling the masculinized negotiation structure. It calls for linking any informal tracks to a clear national and legal reference framework, and for ensuring that women’s participation shifts from the realm of influence to the realm of decision-making, recognizing Palestinian women as central actors in the national liberation project rather than marginal or symbolic participants.



المقدمة

شكّلت المسارات التفاوضية الفلسطينية، الرسمية وغير الرسمية، أحد أبرز ملامح التجربة السياسية الفلسطينية المعاصرة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولا سيّما في سياق محاولات التوصل إلى حلّ سياسي للقضية الفلسطينية قائم على أسس الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال. وقد أعادت هذه المسارات، بما حملته من تحولات بنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، تشكيل أنماط التمثيل، وآليات صناعة القرار، وتوزيع السلطة داخل المؤسسات الوطنية، بما في ذلك موقع النساء الفلسطينيات داخل هذه البنية.

ورغم تعدّد المسارات التفاوضية الفلسطينية، الرسمية وغير الرسمية، منذ مطلع التسعينيات، واتّساع الخطاب الدولي حول أهمية إدماج النساء في عمليات السلام، ظلّ موقع النساء الفلسطينيات في هذه المسارات هامشياً، أو محكوماً بأدوار غير سيادية، أو محتوى ضمن أطر موازية لا تفضي إلى إعادة توزيع فعلية للسلطة.

تكمّن الإشكالية البحثية في أنّ هذا التهميش لم يكن ناتجاً عن غياب النساء أو ضعف كفاءتهن، بل عن بنية تفاوضية ذكورية أعادت تعريف السياسة، والسيادة، والأمن، والشرعية، على نحو يُقصي النساء، أو يحتوي مشاركتهن ضمن صيغ غير ملزمة، سواء في المسار الرسمي (Track I) (أو في المسارات غير الرسمية (Track II)).

في المقابل، برز مسار المناصرة الدولية كفضاء تفاوضي غير مباشر قادته النساء الفلسطينيات، أعاد تعريف مفهوم القوة السياسية خارج منطلق طاولة التفاوض التقليدية، ما يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة التفاوض، وحدود المشاركة النسوية، وشروط العدالة الجنسانية في السياق الفلسطيني.

لما سبق، ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: كيف أعادت المسارات التفاوضية الفلسطينية، الرسمية وغير الرسمية، إنتاج إقصاء النساء أو احتواء مشاركتهن ضمن بنى تفاوضية ذكورية، وما الذي تكشفه التجربة الفلسطينية عن حدود هذه المسارات وإمكانيات إعادة تعريف التفاوض من منظور نسوي تحرري؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1. كيف جرى تمثيل النساء الفلسطينيات في الجولات التفاوضية الرسمية المختلفة، وما الآليات البنيوية التي حوّلت حضورهن — حين وُجد — إلى مشاركة غير سيادية؟
2. ما الأدوار التي لعبتها السريّة، والأمننة، واحتكار المعرفة، وتعريف السيادة، في إعادة إنتاج الإقصاء الجنساني داخل غرف التفاوض الفلسطينية؟
3. إلى أي مدى شكّلت المسارات غير الرسمية (Track II) فضاءً تصحيحياً لمشاركة النساء في العملية التفاوضية، أم أنها أعادت احتواء مشاركتهن ضمن صيغ ناعمة تُفرغها من السلطة السياسية؟
4. كيف أعادت هذه المسارات تعريف مفاهيم العدالة، والشرعية، والسلام، من منظور نسوي، وما أثر ذلك على الحقوق الوطنية والجنسانية للنساء الفلسطينيات؟
5. كيف أسهمت النساء الفلسطينيات، عبر مسار المناصرة الدولية، في إعادة تعريف القوة السياسية والتفاوضية خارج منطلق الطاولة الرسمية؟

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها لا تكتفي بتسجيل غياب النساء عن طاولات التفاوض، بل تسعى إلى تفكيك البنى السياسية والمعرفية التي أنتجت هذا الغياب، وتعيد مساءلة مفهوم التفاوض ذاته من منظور العدالة النسوية والتحرر الوطني. كما تقدّم قيمة مضافة من خلال الربط بين المسارات التفاوضية المختلفة، والعمل النسوي القاعدي، والمناصرة الدولية، بوصفها فضاءات متداخلة لإنتاج القوة السياسية.



تعتمد هذه الدراسة منهجاً بحثياً كيفياً مرگباً، يجمع بين المنهج الوصفي، والتحليلي، والتاريخي، والمقارن، وذلك بما يخدم تفكيك المسارات التفاوضية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، وتحليل أثرها البيوي على المشاركة النسوية، في سياق سياسي واستعماري ممتد.

تم توظيف المنهج الوصفي لرصد واقع مشاركة النساء الفلسطينيات في المسارات التفاوضية المختلفة، من خلال تتبع أنماط التمثيل، ومواقع الحضور والغياب، وتوثيق الأدوار التي أُتيح للنساء القيام بها، سواء في الوفود الرسمية، أو اللجان الفنية، أو المسارات غير الرسمية. وأسهم هذا المنهج في تقديم صورة دقيقة للواقع التمثيلي كما تشكل تاريخياً، دون افتراضات معيارية مسبقة.

أما المنهج التحليلي، فقد استُخدم لتفكيك البنى السياسية والمؤسسية التي أعادت إنتاج الإقصاء الجندي داخل المسارات التفاوضية، من خلال تحليل مفاهيم مثل السرية، والأمننة، وتعريف السيادة، واحتكار القرار، وتقسيم العمل السياسي على أساس جندي. كما مكّن هذا المنهج من تجاوز القراءة الوصفية للغياب، نحو فهم آلياته وأسبابه البنيوية.

فيما جرى توظيف المنهج التاريخي لتحليل تطوّر مشاركة النساء عبر المراحل التفاوضية المختلفة، بدءاً من مؤتمر مدريد (1991)، مروراً بمفاوضات أوسلو وكامب ديفيد، ووصولاً إلى مؤتمر أنابوليس والمبادرات غير الرسمية المعاصرة. وقد أتاح هذا المنهج ربط تحولات المشاركة النسوية بتغيّرات السياق السياسي الفلسطيني، وبالتحوّلات التي طرأت على بنية النظام السياسي وآليات صنع القرار.

كما اعتمدت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة أنماط مشاركة النساء بين المسارات التفاوضية الرسمية (Track I) وغير الرسمية (Track II)، وكذلك للمقارنة بين المبادرات غير الرسمية ذاتها، بما في ذلك وثيقة جنيف، ومبادرة Jerusalem Link، ومبادرات الحوار النسوي، ومبادرة كونفدرالية الأراضي المقدسة HLC. وأسهم هذا المنهج في إبراز أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة المشاركة، وحدودها، وأثارها السياسية.

وتستند الدراسة في مجملها إلى التحليل النسوي النقدي المتقاطع، المتأثر بالنسوية ما بعد الاستعمار، لفهم تداخل الجندر مع علاقات السلطة، والشرعية، والسيادة، والاحتلال، بوصفها عوامل مترابطة في إنتاج الإقصاء السياسي، وليس بوصفها متغيّرات منفصلة.

وتعتمد الدراسة على تحليل الوثائق التفاوضية المتوفرة، والاتفاقيات، والمبادرات السياسية، إضافة إلى مراجعة الأدبيات النسوية والنقدية ذات الصلة، بالإضافة إلى مجموعة من المقابلات مع قيادات نسوية ومشاركات سابقة في الوفود التفاوضية، دون الانخراط في تقييم الخيارات السياسية أو المفاضلة بينها، بل بالتركيز على أنماط المشاركة والإقصاء، واستخلاص الدروس النسوية المستفادة منها.

وتقتصر حدود الدراسة على تحليل التجربة الفلسطينية مع التركيز على (مؤتمر مدريد، مفاوضات أوسلو، كامب ديفيد، أنابوليس)، دون التوسّع في تجارب مقارنة خارج السياق الفلسطيني، بما يخدم عمق التحليل ووضوح إشكاليته.

تستند هذه الدراسة إلى مقارنة نسوية نقدية ذات بُعد ما بعد استعماري، تنظر إلى قضايا الجندر بوصفها متداخلة بنيوياً مع علاقات القوة، والاحتلال، والسيادة، ولا تتعامل مع المشاركة النسوية بوصفها مسألة تمثيل عددي أو إدماج شكلي. وتنطلق الدراسة من نسوية تحريرية فلسطينية ترفض فصل العدالة الجندرية عن مشروع التحرر الوطني، وتنتقد المقاربات النسوية الليبرالية التي تنزع الطابع السياسي عن الصراع أو تُحيله إلى مسألة تعايش أو إدارة تقنية. وفي هذا الإطار، توظّف الدراسة مقارنة نسوية نقدية متقاطعة، متأثرة بالنسوية ما بعد الاستعمار، لفهم تداخل الجندر مع بنى السلطة والاستعمار في إنتاج الإقصاء السياسي، وإعادة مساءلة مفهوم التفاوض ذاته بوصفه ممارسة سلطة، لا كمجرد إطار معياري للمطالبة بالمشاركة.

وبذلك، تسعى الدراسة إلى استخراج دروس معمّقة من التجربة التفاوضية الفلسطينية، لا بهدف إعادة إنتاجها، بل بهدف إعادة التفكير في شروط العدالة، والمشاركة النسوية، وإمكانيات بناء مسارات سياسية أكثر شمولاً وعدالة في المستقبل.



نطاق الدراسة

يقتصر نطاق هذه الدراسة على تحليل موقع ومشاركة النساء الفلسطينيات داخل المسارات التفاوضية الرسمية وغير الرسمية التي تشكّلت في سياق محاولات التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بما في ذلك المسارات التي استندت إلى خيار حل الدولتين. ويأتي تناول هذه المسارات من منظور تحليلي نسوي نقدي، دون تبني سياسي لها أو اعتمادها كإطار عادل أو مشروع لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

وعليه، لا تنطلق الدراسة من موقف مؤيد لخيار حل الدولتين أو لمسار التسوية ذاته، ولا تسعى إلى تبرير خياراته أو تقويمها سياسياً، بل تتعامل معه بوصفه واقعاً سياسياً تاريخياً أثر في إعادة تشكيل بنية النظام السياسي الفلسطيني وأنماط التمثيل داخله، ولا سيّما فيما يتعلّق بموقع النساء وأدوارهن في مواقع صنع القرار. لذا سينحصر تركيز الدراسة على تفكيك كيفية تشكّل المشاركة النسوية داخل هذه المسارات، وآليات التهميش أو الاحتواء التي واجهتها النساء، دون الخوض في التقييم السياسي للمسار ذاته، ودون أن يعني ذلك تبني هذه المسارات أو الدفاع عن نتائجها، كون الباحث يحتفظ بموقفه من حق الشعب الفلسطيني باستعادة كامل ترابه الوطني، الأمر الذي لا يحققه مسار حل الدولتين.

المحور الأول: أهمية دور النساء في حلّ النزاعات وبناء السلام على المستوى الدولي

أصبح إدماج النساء في عمليات حلّ النزاعات وبناء السلام أحد المرتكزات الأساسية في المقاربة الدولية المعاصرة لإدارة النزاعات، ولم يعد يُنظر إليه بوصفه مطلباً حقوقياً أو أخلاقياً فحسب، بل كعامل حاسم في فعالية العملية التفاوضية واستدامة نتائجها. وقد كرّست الأمم المتحدة هذا التوجه منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن (المرأة، والسلام، والأمن) عام 2000، الذي شدّد على الدور الجوهري للنساء في منع النزاعات وحلّها، وعلى ضرورة مشاركتهن الكاملة والمتساوية في جميع مراحل عمليات السلام.¹

تشير الأدبيات والتقارير الأممية إلى وجود فجوة كبيرة بين الاعتراف النظري بأهمية مشاركة النساء، وبين واقع تمثيلهن الفعلي في المفاوضات الدولية. فبحسب دراسة شملت 117 نزاعاً عالمياً منذ عام 1980 حتى عام 2014، انتهى أقل من نصفها باتفاقات سلام، فيما ظلّ نحو 47.9% منها دون حل.² ورغم تزايد الاعتماد على التفاوض كأداة رئيسية لإنهاء النزاعات، بقيت النساء مستبعدات إلى حدّ كبير من طاولات التفاوض، حيث لم تتجاوز نسبة الاتفاقيات التي تضمّنت إشارات إلى النساء 16% من مجموع 585 اتفاق سلام وبروتوكول وقّعت بين عامي 1990 و2010،³ فيما شكّلت النساء أقل من 8% من المشاركات في وفود التفاوض ضمن عمليات السلام المشرف عليها من الأمم المتحدة، وأقل من 3% من الموقعين على اتفاقيات السلام منذ عام 1992.⁴

¹ انظر: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 لسنة 2000م بشأن المرأة والسلام والأمن، صدر عن مجلس الأمن الدولي في جلسته 4213 المنعقدة بتاريخ 31/10/2000. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي:

[https://docs.un.org/ar/s/res/1325\(2000\)](https://docs.un.org/ar/s/res/1325(2000))

² Vicenç Fisas, 2016 Yearbook on Peace Processes (Pau, Icaria editorial, 2016), p. 9.

³ Bell, Christine and O'Rourke, Catherine, "Peace Agreements or Pieces of Paper? The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and Their Agreements" International and Comparative Law Quarterly, 59 (October 2010).

⁴ "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence" (United Nations Development Fund for Women, 2010).



في المقابل، تُظهر الدراسات المقارنة نتائج لافتة تؤكّد الأثر الإيجابي لمشاركة النساء في عمليات السلام. فقد بيّنت تحليلات شملت 40 عملية سلام بين عامي 1989 و2014 أنّ مشاركة النساء وتأثيرهن في المفاوضات ترتبط بزيادة احتمال التوصل إلى اتفاق سلام بمستوى دلالة إحصائية مرتفع وصل إلى 5.95% كما أظهرت دراسات أخرى أنّ اتفاقيات السلام التي تشارك النساء في صياغتها تكون أكثر احتمالاً للبقاء؛ إذ ترتفع فرص استمرار الاتفاق لمدة سنتين على الأقل بنسبة 20%، وتصل إلى 35% لجهة استمراره لمدة 15 عاماً، مقارنةً بالاتفاقيات التي تُستبعد النساء من عملياتها.⁶

ولا يقتصر أثر مشاركة النساء على إبرام الاتفاقيات، بل يمتد إلى جودة مضمونها؛ إذ تشير الأبحاث إلى أنّ الاتفاقيات التي تشارك في صياغتها منظمات المجتمع المدني، ولا سيما النسوية منها، تكون أقل عرضةً للفشل بنسبة 64%، نتيجة إدماجها قضايا أوسع تتصل بالعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وآليات التنفيذ والمتابعة. وتُعزى هذه النتيجة إلى قدرة النساء على توسيع أجندة التفاوض، وكسر الجمود، وتقديم مقاربات أقل عسكرية وأكثر ارتباطاً باحتياجات المجتمعات المتأثرة بالنزاع.⁷

وتبرز أهمية مشاركة النساء أيضاً في مراحل ما قبل وما بعد التفاوض، حيث لعبت النساء أدواراً محورية في التوسط لوقف إطلاق النار، ومراقبة الالتزام به، وتسهيل الممرات الإنسانية، والتوسط للإفراج عن المعتقلين، وتنظيم المجتمعات المحلية في ظروف النزاع. وتشير الأمم المتحدة إلى أنّ حماية النساء وضمان مشاركتهن الفعلية في عمليات السلام يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاح جهود الانتقال من النزاع إلى السلم، ولتعزيز شرعية العملية السياسية ومخرجاتها.⁸

كما تؤكد التجارب الدولية أنّ إشراك النساء يعزّز شرعية عمليات السلام ويزيد من قبولها المجتمعي، مقارنةً بالعمليات التي تُدار من قبل نخب ذكورية ضيقة. فالمشاركة النسوية تُسهّم في توسيع قاعدة التمثيل، وتحدّ من احتكار القرار، وتوفّر أرضية أوسع للمساءلة والمتابعة خلال مراحل تنفيذ الاتفاقيات.⁹

وفي هذا السياق، شدّد تقرير إخباري صادر عن الأمم المتحدة عام 2018 على أنّ السلام لا يمكن أن يكون مستداماً إذا استمرّ استبعاد النساء عن طاوولات التفاوض، مؤكداً أنّ التجارب الدولية أثبتت أن السلام الذي تُقصى عنه النساء يكون أكثر هشاشة وأقل قدرةً على الصمود. كما دعا التقرير إلى الانتقال من تمثيل رمزي للنساء إلى مشاركة ذات تأثير فعلي في صنع القرار.¹⁰

⁵ Thania Paffenholz, and others, Making Women Count - Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations (Geneva, Inclusive Peace and transition Initiative and the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), 2016), p. 20.

⁶ Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining peacemaking: women's roles in peace processes" (New York, International Peace Institute, June 2015).

⁷ Desirée Nilsson, "Anchoring the peace: civil society actors in peace accords and durable peace", International Interactions, vol. 38, No. 2 (April 2012), p. 258.

⁸ United Nations, United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines (New York, 2008), p. 41.

⁹ Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Policy Brief – Role of Women in Peacebuilding Processes, (October 2017), p. 3.

¹⁰ الأمم المتحدة – أخبار الأمم المتحدة، الأرقام تكشف ضعف تمثيل المرأة في عمليات السلام، والأمم المتحدة تدعو إلى سد الفجوة، منشور بتاريخ 25/10/2018 على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2018/10/1020052>



وعليه، يمكن القول إنّ مشاركة النساء في حلّ النزاعات الدولية لم تعدّ مسألة هامشية أو تكميلية، بل باتت مؤشراً على جودة العملية السياسية نفسها؛ فحيثما جرى إشراك النساء بوصفهن فاعلات سياسيات لا مجرد شهود أو ضحايا، ارتفعت فرص الوصول إلى سلام أكثر شمولاً واستدامة، بينما ظلّت عمليات السلام الإقصائية للنساء عرضةً للفشل وإعادة إنتاج العنف.

ويشكّل هذا الإطار الدولي نقطة انطلاق أساسية لفهم موقع النساء الفلسطينيات في المسارات التفاوضية، ليس بوصفه حالة استثنائية، بل كجزء من نمط عالمي يعكس العلاقة بين الجندر، وبنية السلطة، ونجاح أو إخفاق عمليات السلام، وهو ما ستتقل الدراسة إلى تحليله في السياق الفلسطيني في المحاور اللاحقة.

المحور الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

أولاً: مدخل مفاهيمي – المشاركة السياسية بين النص والممارسة

تُعرّف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بوصفها حقاً أصيلاً من حقوق المواطنة، يتجاوز مفهوم التمثيل العددي أو المشاركة الموسمية ترشّحاً وانتخاباً في الانتخابات ليشمل الانخراط الفاعل في صنع السياسات العامة، وتوليّ المناصب القيادية، والمشاركة في مراكز صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية، والأحزاب السياسية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، إضافةً إلى الأدوار السياسية في مواجهة واقع الاحتلال، وجهود المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار، وغيرها من التدخلات الهامة.¹¹

وقد كرّست الوثائق المرجعية الوطنية الفلسطينية هذا الفهم الواسع للمشاركة السياسية، بدءاً من وثيقة إعلان الاستقلال لعام 1988، مروراً بالقانون الأساسي المعدّل لعام 2003، وصولاً إلى السياسات الوطنية والاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة بشؤون المرأة. إلا أنّ هذا الإطار المعياري المتقدّم لم يُترجم، حتى اليوم، إلى مشاركة سياسية فعلية ومتكافئة للمرأة الفلسطينية، ما أوجد فجوة بنيوية واضحة بين المساواة القانونية المعلنة والتمكين السياسي الممارس.¹²

ثانياً: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية – قراءة في التمثيل العددي

تشير البيانات المتراكمة في التقارير الوطنية وأوراق الحقائق والسياسات المختلفة،¹³ بما في ذلك أحدث البيانات الصادرة عام 2025،¹⁴ إلى أنّ المرأة الفلسطينية، رغم أنها تشكّل قرابة نصف المجتمع عدداً، إلا أنها لا تزال ممثّلة تمثيلاً محدوداً في مراكز صنع القرار السياسي. فعلى مستوى المؤسسات الوطنية العليا، ظلّ حضور النساء في المجلسين الوطني والمركزي، وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، متواضعاً وغير منتظم.

¹¹ وزارة شؤون المرأة – دولة فلسطين، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023 – 2030، ص 5.
¹² يرجى الإطلاع على وثيقة إعلان الاستقلال للعام 1988م، والقانون الأساسي المعدّل للعام 2003م، إضافة إلى الخطط الاستراتيجية الوطنية لوزارة شؤون المرأة.

¹³ انظر مثلاً: وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023 – 2030. ووزارة شؤون المرأة، الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة ما بين الجنسين والحد من أوجه العنف "مجاهدة تداعيات العدوان الإسرائيلي وجرائمه" للأعوام 2025 – 2027. ووزارة شؤون المرأة، واقع المرأة الفلسطينية في المرجعيات والتشريعات والسياسات الوطنية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، ورقة حقائق حول مشاركة المرأة الفلسطينية في لجان المصالحة، 2022، ص 5.

¹⁴ شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين (Palestine-BPW)، واقع تمثيل المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار، رام الله: شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ضمن برنامج تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (WoMENA)، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، 2025.



وفي السلطة التنفيذية، ورغم مشاركة النساء في الحكومات المتعاقبة، بقي تمثيلهن محدوداً في المناصب السيادية، وتراجع حضورهن كلما ارتفع مستوى القرار. فعالياً تشغل النساء أربعة مناصب وزارية فقط من أصل 28 وزارة في الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة، بما نسبته 14.3% من إجمالي الحقائق الوزارية. وغالباً في وزارات ذات طابع اجتماعي أو خدمي، مقابل حضور محدود أو شبه غائب في الوزارات السيادية. وبالنسبة للمحافظين، توجد امرأة واحدة فقط تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظة (6.3%)، فيما لا تتجاوز نسبة النساء في جهاز الشرطة 15.45%.

أما على صعيد الحكم المحلي، فقد أظهرت التجربة أنّ الكوتا الانتخابية أسهمت في رفع نسب التمثيل العددي للنساء داخل المجالس، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على تويّ مواقع رئاسة البلديات أو التحكم الفعلي في القرار المحلي. إذ تشكّل النساء 26% من عضوات الهيئات المحلية، في حين لا تتجاوز نسبة رئيسات الهيئات المحلية 0.7% في الضفة الغربية، وتعدّ كليا في قطاع غزة، كما تقل نسبة نائبات رؤساء الهيئات المحلية عن 5%.

وتكشف هذه المعطيات عن نمط متكرر متمثّل بحضور نسوي نسبي في القاعدة الإدارية والتنفيذية، يقابله تغييب شبه منهجي عن قمة هرم القرار، وهو ما يعكس طبيعة الإقصاء البنيوي أكثر مما يعكس اختلالاً في الكفاءة أو الجدارة.

فعلى الرغم من التطور النسبي في الخطاب الرسمي والسياسات الداعمة لمشاركة المرأة الفلسطينية، إلا أنّ قراءة المعطيات الرقمية التاريخية والمعاصرة تكشف بوضوح أنّ تمثيل النساء في المؤسسات السياسية ظل محدوداً وغير متناسب مع حجمهن السكاني ودورهن المجتمعي. فعلى مستوى المجلس التشريعي الفلسطيني، أظهرت أول تجربة انتخابية عام 1996 فوز خمس نساء فقط من أصل (88) عضواً، أي ما نسبته نحو 5.7%، في ظل نظام انتخابي قائم على الدوائر الفردية، دون أي آلية تمييز إيجابي بحق المرأة. وفي انتخابات عام 2006، ورغم إدخال نظام التمثيل النسبي الجزئي واعتماد الكوتا النسوية، ارتفع عدد النساء إلى 17 امرأة من أصل (132) عضواً، بنسبة 12.8%، وهو تحسّن عددي واضح يُعزى إلى اعتماد نظام الكوتا، 17 لكنه ظل دون مستوى التمثيل العادل، ودون النسبة التي دعا لها إعلان بكين لعام 1995، 18 والتي تم تبنيها لاحقاً من قبل المجلسين المركزي والوطني برفع نسبة تمثيل المرأة في جميع مؤسسات دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى ما لا يقل عن 30%.

وفيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي الإطار المرجعي والتمثيلي الأعلى لصنع القرار الوطني، تشير أحدث المعطيات إلى أنّ تمثيل النساء في مؤسسات المنظمة ما زال يعكس التفاوت ذاته بين الهيئات المختلفة؛ إذ تشكّل النساء نحو 30% من أعضاء المجلس المركزي، ونحو 13% من أعضاء المجلس الوطني، في حين لا تزال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خالية تماماً من أي تمثيل نسوي. 20 ويعكس هذا التفاوت أنّ أي تحسّن نسبي في التمثيل يظل محصوراً في الهيئات الأوسع والأقل سيادية، بينما يبقى مركز القرار الفعلي مغلقاً أمام النساء.

¹⁵ المرجع السابق. انظر أيضاً: وزارة شؤون المرأة، التقرير التحليلي حول واقع المرأة الفلسطينية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، أكتوبر 2024، ص 43.

¹⁶ شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين، مرجع سابق.

¹⁷ لتفاصيل أكثر حول مساهمة الكوتا الانتخابية برفع مستوى تمثيل النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني، يمكن مراجعة: وعد قنم، الكوتا الانتخابية بين المساواة والتمييز: دراسة تحليلية، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (2018/2)، وحدة القانون الدستوري، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، (2018).

مع أهمية الإشارة أنه في انتخابات المجلس التشريعي للعام 2006، لم تنجح أي امرأة ترشّحت ضمن نظام الدوائر الانتخابية، فجميع النساء الـ 17 اللواتي نجحن بالانتخابات كنوا قد ترشّحن ضمن نظام التمثيل النسبي (القوائم) الذي يعتمد نظام الكوتا. يمكن مراجعة ذلك، عبر المرجع المشار إليه أعلاه، ص 22 – 23.

¹⁸ دعا إعلان "بكين" لعام 1995 دول العالم إلى تبني كوتا لتمثيل المرأة داخل مؤسسات الدولة بنسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى، ودعا الدول إلى تبنيها ضمن قوانينها الوطنية.

¹⁹ راجع كل من: بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته رقم (26) المنعقدة بتاريخ (26 – 27 نيسان 2014) – البند التاسع. وبيان المجلس المركزي في دورته رقم (30) المنعقدة بتاريخ 28 – 29 تشرين أول 2018 – البند الخامس. وبيان المجلس المركزي في دورته رقم (31) المنعقدة بتاريخ (6 – 8 شباط 2022) – القرار رقم 4 – البند العاشر.

²⁰ شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين، مرجع سابق.



أما في السلك الدبلوماسي، فتُظهر البيانات أن النساء يشكّلن 57% من موظفي وزارة الخارجية والمغتربين، ونحو 44% من الكادر الدبلوماسي، إلا أن نسبة السفيرات لا تتجاوز 17%، 21 ما يقيّم مثلاً واضحاً على تأنيث الجهاز الإداري مقابل تذكير التمثيل السياسي السيادي.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية الفلسطينية، تُظهر المعطيات أن النساء يشكّلن نسبة معتبرة من القواعد التنظيمية، إلا أن تمثيلهن في الهيئات القيادية العليا (المكاتب السياسية واللجان المركزية) ظل يتراوح غالباً بين الغياب الكامل أو الحضور الرمزي، وينسب لا تتجاوز في أحسن الأحوال 25%. كما يغيب أي تمثيل مستقر للنساء في مواقع رئاسة الأحزاب السياسية، 22 ما يعكس استمرار إعادة إنتاج البنية الذكورية داخل الأحزاب بوصفها البوابة الأولى لمراكز القرار الوطني.

وتعود هذه الفجوة إلى جملة من العوامل، أبرزها غياب الكوتا النسوية الملزمة داخل الأنظمة الداخلية للأحزاب، وعدم انتظام المؤتمرات الحزبية، وهيمنة القيادات التاريخية الذكورية، إضافةً إلى حصر أدوار النساء في العمل الاجتماعي أو التعبوي، بدل تمكينهن من حوض المسارات السياسية والقيادية. وبذلك، تُعاد إنتاج البنية الذكورية داخل الأحزاب بوصفها البوابة الأولى لمراكز القرار الوطني. 23

أما في حوارات ولجان المصالحة الوطنية، فتتضح الفجوة التمثيلية بصورة أكثر حدة؛ إذ تُظهر البيانات الممتدة من عام 2007 وحتى عام 2025 أن عدد النساء المشاركات في جولات الحوار المختلفة تراوح بين صفر وأربع نساء فقط في أفضل الحالات، وغالباً بصفة رمزية أو ضمن الوفود المرافقة، دون مشاركة فعلية في اللجان القيادية أو في صياغة المخرجات، وبنسبة تقل عن 1% من مجمل المشاركين. 24

وفي القطاعات العامة، ورغم أن النساء يشكّلن نحو نصف العاملين في القطاع العام (49.6%)، فإن تمثيلهن في مواقع مدير عام فاعلي لا يتجاوز 14.9% 25.

لما سبق، تؤكد هذه المؤشرات الرقمية، عبر المؤسسات والقطاعات المختلفة، أن مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية ما زالت محدودة بنيوياً، وأن أي تحسّن عددي تحقق في بعض المحطات كان مرتبطاً بآليات استثنائية (كالكوتا)، لا بتحوّل هيكلي مستدام في النظام السياسي. كما تكشف هذه الأرقام أن الإقصاء يتعمّق كلما انتقلنا من مستويات التمثيل القاعدي إلى مراكز القرار العليا.

ثالثاً: الإطار القانوني والسياسي – بين التقدم النظري وضعف التنفيذ

على الصعيد القانوني، لا تعاني المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من نقص في النصوص أو المرجعيات. فالقانون الأساسي الفلسطيني، ووثيقة إعلان الاستقلال، وقرارات المجالس الوطنية، والاستراتيجيات الحكومية المتعاقبة، جميعها تؤكد مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتدعو صراحة إلى تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، بما في ذلك اعتماد كوتا لا تقل عن 30% 26.

21 المرجع السابق.

22 كانت هناك سابقة بتولي السيدة زهيرة كمال رئاسة حزب فدا، لكنها استقلت من منصبها كأمين عامة للحزب عام 2019. لتفاصيل حول مشاركة النساء الفلسطينيات في الأحزاب السياسية، يمكن الاطلاع على: روز المصري، ورقة حقائق: المرأة الفلسطينية وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب خلال المدة (2018 – 2021)، مبادرة "تعزيز دور النساء داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية".

23 تجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً لمقابلة أجراها الباحث مع السيدة سلوى هديب (عضو المجلس الثوري لحركة فتح)، ووكيل وزارة شؤون المرأة سابقاً، فقد أشارت إلى أن حركة فتح اعتمدت في نظامها الداخلي كوتا بنسبة 30% للمرأة في كافة الأطر الحركية، وهذا سيتم لمسه بشكل مباشر ضمن مخرجات المؤتمر العام الثامن للحركة مستقبلاً.

24 انظر: شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين، مرجع سابق. والمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، ورقة حقائق حول مشاركة المرأة الفلسطينية في لجان المصالحة، 2022، ص 5.

25 شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين، مرجع سابق.

26 انظر إلى: قرارات المجلسين المركزي والوطني بالخصوص – سبق الإشارة لهما. إضافةً إلى: وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023 – 2030. ووزارة شؤون المرأة، الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة ما بين الجنسين والحد من أوجه العنف "مجابهة تداعيات العدوان الإسرائيلي وجرائمه" للأعوام 2025 – 2027. ووزارة شؤون المرأة، واقع المرأة الفلسطينية في المرجعيات والتشريعات والسياسات الوطنية.



غير أنّ الإشكالية المركزية تكمن في ضعف آليات الإلزام والمساءلة، وتحويل هذه الالتزامات إلى سياسات تنفيذية قابلة للتطبيق. فقد جرى التعامل مع الكوتا في كثير من الأحيان بوصفها سقفاً سياسياً لا أرضية للتمكين أو حد أدنى للتمثيل، كما بقي إدماج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات العامة محدود الأثر، خاصةً في ظل تعطل الحياة الديمقراطية، وغياب الانتخابات، واستمرار الانقسام السياسي.

رابعاً: إشكالية التخصص والكفاءة في المشاركة السياسية والتفاوضية

إلى جانب محدودية التمثيل العددي للنساء في مراكز صنع القرار، تكشف النقاشات النسوية المتخصصة مع خبيرات فلسطينيات عن إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة المشاركة نفسها، ومعايير اختيار الممثلات والمفاوضات، ومدى ارتباط ذلك بالتخصص والكفاءة، لا بالتمثيل الرمزي أو الحزبي.²⁷

تشير الخبيرات إلى أنّ أحد أوجه الخلل البنوي في التجربة السياسية والتفاوضية الفلسطينية يتمثل في اختزال مفهوم "المفاوض" في كونه سياسياً أو قيادياً حزبياً، دون اعتبار كافٍ لحقيقة أن المفاوضات وحلّ النزاعات علم قائم بذاته، له أدواته، ونظرياته، ومنهجيته، ويتطلب كفاءات متخصصة في مجالات مثل القانون الدولي، وحلّ النزاعات، والعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي، وإدارة الأزمات.

وفي هذا السياق، تؤكد د. دلال عريقات أن اختزال المفاوضات بشخص واحد يُعدّ خطأً بنيوياً في هندسة أي عملية تفاوضية، مشددةً على أن التغيير في طواقم التفاوض ليس ضعفاً، بل ممارسة صحية، وأن المفاوضات يجب أن تُفهم بوصفها أداة سياسية وليست هدفاً بحد ذاته.²⁸ ويعني ذلك أن جوهر الإشكالية لا يقتصر على غياب النساء عن طاوولات التفاوض، بل يمتد إلى غياب تصوّر مؤسسي للتفاوض بوصفه عملية جماعية متعددة التخصصات، يُفترض أن تعمل ضمن مظلة رسمية وبقرار سياسي واضح، لا كمساحة مغلقة تحتكرها نخب ضيقة.

وتُظهر التجربة الفلسطينية أنّ غياب هذا الفهم للتفاوض انعكس سلباً على مشاركة النساء، حيث جرى تهميش الكفاءات النسوية المتخصصة، وحصرت مشاركة النساء — حين وُجِدَت — في أدوار استشارية أو إعلامية، دون تمكينهن من التأثير في القرار التفاوضي ذاته. ويُعيد هذا النمط إنتاج الفصل الجندي بين المعرفة والقرار؛ حيث تُنتج النساء الخبرة، بينما يحتكر الرجال السلطة التفاوضية.

وفي هذا الإطار، تُنتقد آليات التمثيل القائمة على الكوتا بوصفها غير كافية بالضرورة لتحقيق مشاركة نسوية ذات قيمة مضافة. فالكوتا، وإن كانت تضمن الحد الأدنى من التمثيل العددي (الكم)، إلا أنها لا تضمن بالضرورة تحقيق القيمة المضافة النوعية أو الاستفادة من الكفاءات النسوية المتخصصة. بل تشير بعض الخبيرات إلى أن الكوتا، في سياق غياب معايير واضحة للتخصص والكفاءة، تحوّلت أحياناً إلى أداة تعمل ضد مصلحة النساء، عبر تكريس تمثيل شكلي لا يعكس تنوع الخبرات النسوية ولا يعزّز موقعهن في دوائر القرار.²⁹

وتتجلى هذه الإشكالية أيضاً في السلك الدبلوماسي الفلسطيني؛ فبالرغم من تسجيل زيادة ملحوظة في عدد السفيرات في التعيينات الأخيرة التي جرت في أواخر العام 2025 — تُقدّر بنحو 25% وفق تقديرات خبيرات في المجال — إلا أنّ هذه الزيادة العددية لم تقترن دائماً باعتماد معايير واضحة للكفاءة والخبرة الدبلوماسية، حيث طُغت في بعض الحالات اعتبارات سياسية أو حزبية على حساب التخصص المهني. ويُعيد ذلك طرح السؤال الجوهرى حول معنى التمثيل النسوي: هل هو زيادة في الأعداد، أم إعادة تعريف لمعايير الاختيار والجدارة؟

²⁷ جلسة نقاش موسّعة (Focus Group Discussion) نظّمها مؤسسة ACT لحل النزاعات، بمشاركة مجموعة نوعية من القيادات النسوية الفلسطينية، خُصّصت لمناقشة نتائج الدراسة وتقديم تغذية راجعة تحليلية لتطويرها، فندق السيزر، مدينة رام الله، 19/01/2026.

²⁸ مقابلة أجراها الباحث مع د. دلال عريقات، أكاديمية فلسطينية متخصصة في حل النزاعات، ومؤسسة شبكة سيدات الأعمال والمهنيات - فلسطين.

²⁹ مقابلة أجراها الباحث مع د. دلال عريقات.



وتربط الخبرات بين هذا الخلل البنيوي وبين غياب الإرادة السياسية، مؤكّدت أن القوانين الفلسطينية من حيث النصوص تُعدّ متقدمة نسبياً في ما يتعلّق بحقوق النساء والمساواة، إلا أنّ المشكلة الأساسية تكمن في ضعف الإنفاذ. فمن الناحية النظرية، يتمتع وضع المرأة الفلسطينية بإطار قانوني داعم، غير أن غياب الإرادة السياسية حال دون تحويل هذه النصوص إلى ممارسة فعلية، سواء في التمثيل السياسي أو في مسارات التفاوض.³⁰

كما لا يمكن فصل هذه الإشكالية عن السياق الاستعماري؛ إذ أسهم الاحتلال في زيادة الأعباء الملقاة على النساء، نتيجة الاعتقال، والاستشهاد، وتغييب الرجال، ما فرض على النساء أدواراً مضاعفة في إدارة شؤون الأسرة والمجتمع، دون أن يُقابل ذلك باعتراف سياسي أو تمكين فعلي في مواقع القرار. ويتقاطع هذا الواقع مع الثقافة الأبوية والنظام البطريكي السلطوي، ليُنتج منظومة مركّبة من الإقصاء الجندي، تُقيّد وصول النساء — حتى المؤهلات منهن — إلى مراكز صنع القرار السياسي والتفاوضي.

وعليه، تُظهر هذه المعطيات النوعية أنّ الإقصاء النسوي في السياق الفلسطيني لا يتعلّق فقط بعدم إشراك النساء، بل بكيفية تعريف السياسة، والتفاوض، والقيادة، ومعايير الجدارة نفسها. وهو ما يفرض ضرورة الانتقال من منطلق "إدماج النساء" إلى إعادة بناء بنية المشاركة السياسية والتفاوضية على أساس التخصص والكفاءة والإرادة السياسية، بوصفها شروطاً لازمة لتحقيق مشاركة نسوية ذات معنى وتأثير.

خامساً: المعوقات البنيوية للمشاركة السياسية

تتقاطع المراجع المختلفة³¹ على توصيف معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بوصفها متعددة المستويات ومتشابكة:

1. الاحتلال الإسرائيلي، باعتباره العائق أول أمام إعمال الحقوق للشعب الفلسطيني خاصة النساء، والذي بدوره يغذّي باقي الأسباب الأخرى المعيقة لتمكين المرأة الفلسطينية.
2. معوقات سياسية وبنيوية، تتصل بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، القائم على التوافقات والمحاصصة بدل التداول الديمقراطي، وتعطلّ المؤسسات التمثيلية، واحتكار القرار من قبل نخب فصائلية بقيادة ذكورية.
3. معوقات قانونية ومؤسسية، تتمثل في عدم إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الانتخابات العامة، وقانون الهيئات المحلية بما يضمن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ورفع نسبة الكوتا إلى 30%، وضعف توطئ الاتفاقيات الدولية، وعدم تنفيذ قرارات المجالس الوطنية المتعلقة بالكوتا والمساواة.
4. معوقات اجتماعية وثقافية، ترتبط بهيمنة الثقافة الأبوية، والتنميط الجندي لأدوار النساء، والتشكيك المجتمعي في أهليتهن للقيادة السياسية.
5. معوقات اقتصادية، تفاقمت بفعل الاحتلال والحروب، وأثقلت كاهل النساء بأدوار الرعاية والإعالة، وحدّت من قدرتهن على الانخراط في العمل السياسي العام.

ويُضاف إلى ذلك تضيق الحيّز المدني، واستهداف الصحافيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، وضعف الحماية المؤسسية للنساء القياديات، ما أسهم في تقليص المساحة المتاحة للمشاركة السياسية الحرة والفاعلة.

³⁰ مقابلة أجراها الباحث مع د. دلال عريقات.

³¹ انظر مثلاً: وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023 – 2030. ووزارة شؤون المرأة، الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة ما بين الجنسين والحد من أوجه العنف "مواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي وجرانمه" للأعوام 2025 – 2027. ووزارة شؤون المرأة، واقع المرأة الفلسطينية في المرجعيات والتشريعات والسياسات الوطنية.



كما أسهم الانقسام السياسي الفلسطيني، وما رافقه من تآكل المؤسسات التمثيلية وتعطّل العمليات الانتخابية، في تعميق الإقصاء الجندي داخل النظام السياسي، بما في ذلك مسارات التفاوض. فقد أدى تركّز القرار في دوائر ضيقة وغير خاضعة للمساءلة إلى تقليص فرص النساء في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وإضعاف القنوات التي يمكن من خلالها تحويل المطالب النسوية إلى سياسات عامة ملزمة³². وبذلك، شكّل الانقسام عاملاً مضاعفاً لإعادة إنتاج الإقصاء، لا سياقاً محايداً له.

لكل ما سبق، يمكن القول إنّ ضعف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية لا يشكّل حالة استثنائية أو عارضاً مؤقتاً، بل هو نتاج بنية سياسية وتنظيمية وثقافية متجذّرة، أعاقت وصول النساء إلى مراكز صنع القرار داخل النظام السياسي ذاته. وعليه، فإنّ إقصاء النساء عن طاوولات المفاوضات، ومسارات حوارات المصالحة الوطنية، لا يمكن قراءته بوصفه خلافاً منفصلاً، بل باعتباره امتداداً طبيعياً لإقصاء سابق ومتراكم داخل الأحزاب، والمؤسسات، والهياكل الوطنية العليا.

ومن هنا، يصبح البحث في مشاركة النساء الفلسطينيات في التجارب التفاوضية الرسمية وغير الرسمية مدخلاً ضرورياً لفهم كيف يُعاد إنتاج هذا الإقصاء في اللحظات السياسية المفصلية، وكيف حاولت النساء، رغم ذلك، اختراق هذه المساحات، أو ابتكار بدائل تفاوضية موازية خارج الأطر التقليدية، وهو ما سيعالجه المحور التالي من الدراسة.

³² المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح، الاستراتيجية الوطنية نحو إدماج المرأة الفلسطينية وزيادة نسبة تمثيلها في حوارات المصالحة الوطنية ومراكز صنع القرار – شوفونا، 2020، ص 25.



المحور الثالث: الجولات التفاوضية الرسمية الفلسطينية-الإسرائيلية من منظور نسوي

تفكيك بنيوي لأدوار النساء و آثار استبعادهن

مدخل تحليلي

تنطلق المقاربة النسوية في تحليل مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية من اعتبار العملية التفاوضية حقلاً سياسياً غير محايد، تُعاد داخله إنتاج علاقات القوة، بما فيها القوة الجندرية. فالتفاوض لا يُدار فقط عبر توازنات سياسية وقانونية، بل أيضاً عبر منظومات ثقافية وتنظيمية تُحدّد من يُعدّ "فاعلاً شرعياً" في السياسة العليا للدولة، ومن يُدفع به إلى الهامش. وعليه، فإنّ محدودية مشاركة النساء أو استبعادهن عن مفاوضات السلام لا تُفهم بوصفها خللاً تمثيلاً عَرَضياً، بل باعتبارها نتيجة لبنية تفاوضية ذكورية تُعرّف السيادة، والأمن، وصنع القرار باعتبارها مجالات ذكورية مغلقة - حتى ولو لم تُعلن ذلك.

يسعى هذا المحور إلى تحليل مجموعة مهمة من الجولات التفاوضية الفلسطينية الرسمية، أبرزها: (مدريد، أوسلو، كامب ديفيد، نابوليس) من منظور نسوي بنيوي، لا عبر تعداد مشاركة النساء فحسب، بل أيضاً عبر تفكيك موقع النساء داخل منطق التفاوض نفسه، وتحليل ما ترتّب على استبعادهن من آثار سياسية ومعرفية عميقة طالت مضمون المفاوضات، وتعريف القضايا، وحدود الممكن التفاوضي.

أولاً: مؤتمر مدريد للسلام (1991) – المشاركة النسوية بين الاختراق الرمزي والوظيفة المحدودة

يُعدّ مؤتمر مدريد محطة تأسيسية في مسار التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي، وهو في الوقت ذاته اللحظة التي شهدت أوسع حضور نسوي فلسطيني علني نسبياً ضمن وفد رسمي. غير أنّ التحليل النسوي لهذا الحضور يكشف عن مفارقة جوهرية: فقد مثّل وجود ثلاث نساء فلسطينيات-ضمن وفد فلسطيني أردني مشترك- اختراقاً رمزياً مهماً في سياق دولي، لكنه ظل محكوماً بوظيفة تمثيلية لا تمس جوهر السلطة التفاوضية، كون إحدى المشاركات كانت ناطقة إعلامية بإسم الوفد المفاوض -أي أنها تعبّر عن الموقف- والسيدتان الأخريتان كانتا ضمن الجسم الاستشاري للوفد.³³

نسويًا، يمكن فهم هذا الحضور بوصفه نتيجة مباشرة للتحوّلات التي أفرزتها الانتفاضة الأولى، حيث فرضت النساء أنفسهن كفاعلات سياسيات في الحقل الوطني والمجتمعي.³⁴ إلا أنّ هذا الفرض لم يُترجم إلى إعادة توزيع حقيقية للسلطة داخل الوفد، بل جرى استيعابه داخل بنية تفاوضية قائمة سلفاً. فقد شاركت النساء في مدريد ضمن إطار تفاوضي علني، لكن دون أن يكنّ جزءاً مركزياً من صياغة الخيارات التفاوضية.

³³ شارك في الوفد -الفلسطيني الأردني- المشترك في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ثلاث سيدات هنّ: 1. حنان عشراوي 2. زهيرة كمال 3. سعاد العامري. المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع السيدة زهيرة كمال، إحدى المشاركات في مؤتمر مدريد للسلام، ووزيرة شؤون المرأة سابقاً، والأمين العام السابق لحزب فدا.

³⁴ المرجع السابق.



الأهم من ذلك أنّ مؤتمر مدريد — برغم طابعه الدولي العلني — لم يكن المسار الذي صُنِعت فيه التحوّلات الحاسمة على أرض الواقع. إذ سرعان ما تبَيَّن أنّ مركز الثقل التفاوضي سيتحوّل إلى قنوات أخرى، أكثر ضيقاً وسرية، ما يجعل مشاركة النساء في مدريد أقرب إلى مشاركة شكلية في واجهة تفاوضية، بينما كانت القرارات المصيرية تتبلور خارج هذا الإطار ضمن مفاوضات أوسلو.

ثانياً: مفاوضات أوسلو السرية (1993) – السرية كآلية إقصاء جندي ممنهج

تمثّل مفاوضات أوسلو نقطة التحوّل الأخطر في تاريخ التفاوض الفلسطيني، ليس فقط بسبب نتائجها السياسية، بل بسبب المنهج التفاوضي الذي اعتمده. فالانتقال من مسار علني نسبياً إلى قناة سرية مغلقة أعاد تشكيل العملية التفاوضية بوصفها شأنًا نخبويًا محصوراً بدائرة ضيقة من القادة الرجال.³⁵

من منظور نسوي، تُعد السرية هنا أكثر من خيار تقني؛ إنها آلية إقصاء بنويّة. فقد أدّت إلى حصر المشاركة في عدد محدود من الأفراد (الذكور بطبيعة الحال)، وتعطيل أي إمكانية للمساءلة أو النقاش المجتمعي، وإقصاء النساء كلياً عن طاولة المفاوضات، حتى أولئك اللواتي شاركن في مدريد وأثبتن كفاءة سياسية ومعرفية.

كما أنّ السرية أسهمت في إعادة تعريف السياسة بوصفها حقلاً تقنياً—أمناً منفصلاً عن المجتمع، ما سمح بإقصاء قضايا العدالة الاجتماعية والجنسانية من مضمون الاتفاق نفسه.³⁶ وهكذا، جرى إنتاج إعلان مبادئ شكّل نقطة مفصلية في الصراع، دون أي حضور نسوي، ما جعل السلام المُتخيّل سلاماً مجرداً من الخبرة النسوية، ومنفصلاً عن الحياة اليومية للفلسطينيين والفلسطينيات على حدٍ سواء.

كما دفعت سرية هذه المفاوضات إلى عدم قدرة الوفد الفلسطيني حتّى على الاستعانة بخبراء لمساعدته ودعمه، وفي هذا السياق يقول الرئيس الفلسطيني محمود عباس (وهو مهندس اتفاقية أوسلو): "كنا نفاوض وفداً متمرساً متمكناً وصاحب تجربة طويلة في المفاوضات مع أطراف أخرى، وبخاصة مع المصريين، وبالإضافة إلى أنه يستند إلى أطقم كثيرة متخصصة قادرة على أن تزوّد بكل المعلومات والتحليلات والأفكار والبدائل. بينما وفدنا لا يملك هذه التجربة وليس لدينا الإمكانيات المتوفرة للإسرائيليين، وإن توقّرت فلا نستطيع الاستفادة منها بشكلٍ مباشر، لأننا فرضنا على هذه المفاوضات نطاقاً من السرية والكتمان، حال دون استفادتنا من كل الطاقات الموجودة لدينا".³⁷

فهذا التصريح خير دليل، على (اضطرار) الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض -لحفاظ على سرية المفاوضات- أن لا يستعين بالكثير من الخبراء والخبرات الفلسطينيين الذين ربما لو تم الاستعانة بهم لتم تدارك الكثير من نقاط الضعف التي وقع فيها المفاوض الفلسطيني باتفاق أوسلو، ولتم أيضاً الاستفادة من رؤية النساء لفرض قضاياهم على طاولة المفاوضات باعتبارهم شريكاً أساسياً إلى جانب الرجل في جميع الميادين.

وبالتالي لا يمكن قراءة السرية التي حكمت مفاوضات أوسلو بوصفها إجراءً ظرفياً فرضته ظروف سياسية محددة، بل باعتبارها نمطاً تفاوضياً بنويّاً أسّس لاحقاً لثقافة تفاوضية ذكورية أُعيد إنتاجها في المسارات الرسمية اللاحقة. فقد رسّخت أوسلو نموذجاً للتفاوض القائم على حصر المعرفة، وتضييق دائرة الفاعلين، وإقصاء المجتمع بوصفه شريكاً سياسياً، وهو ما جعل إقصاء النساء جزءاً عضوياً من هذا النموذج، لا

³⁵ المفاوضات السرية بالسنة رعاتها وصنّاعها .. "أوسلو" كانت مجرد بداية، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.aljazeera.net/politics/longform/2023/9/13/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7>

³⁶ Yuki Nakao, *A Feminist View on the Oslo Process – The Case of the Palestinian Women's Movement*, Master Thesis of Public Policy, The University of Tokyo (December 2019), p. 19.

³⁷ المفاوضات السرية بالسنة رعاتها وصنّاعها .. "أوسلو" كانت مجرد بداية، مرجع سابق.



نتيجة جانبية له. وبهذا المعنى، أسهمت السرية في تطبيع غياب النساء عن التفاوض، وتحويله إلى أمرٍ بديهي داخل البنية السياسية الفلسطينية الناشئة.

وفي هذا السياق، ومن منظور نسوي نقدي، لم تقتصر آثار السرية في مفاوضات أوصلو على إقصاء النساء من مواقع التفاوض، بل امتدّت إلى إعادة تعريف ما يُعتبر معرفة سياسية شرعية داخل العملية التفاوضية. فقد جرى تفضيل المعرفة الأمنية-التقنية بوصفها المعرفة الوحيدة القابلة للتداول، مقابل تهميش المعارف المتصلة بالخبرة المجتمعية، والعدالة الاجتماعية، والاحتياجات اليومية، وهي معارف لعبت النساء دوراً مركزياً في إنتاجها تاريخياً. وبذلك، لم تُقَصَّ النساء كفاعلات سياسيات فحسب، بل أُقصيت أيضاً المعرفة النسوية بوصفها غير سياسية أو غير ملائمة لمنطق "السلام".

ثالثاً: كامب ديفيد (2000) – مفاوضات الوضع النهائي وعودة الاحتكار الذكوري

تكتسب قمة كامب ديفيد أهمية استثنائية لأنها مثّلت اللحظة الأولى التي وُضعت فيها قضايا الحل النهائي – القدس، اللاجون، الحدود، المياه، المستوطنات، والأمن – على طاولة التفاوض بصورة مباشرة. 38 من منظور نسوي، تُشكّل هذه القمة اختباراً حاسماً لمن يُسَمَّح له بالمشاركة حين يصبح التفاوض حول القضايا المصيرية.

النتيجة العملية كانت عودة شبه كاملة للاحتكار الذكوري، ويكشف هذا الاحتكار عن منطلق تفاوضي يربط القضايا السيادية بالخبرة الذكورية، ويُعيد إنتاج الأمانة بوصفها معياراً غير معلّن لتحديد من يُسَمَّح له بالمشاركة في لحظات القرار الحاسم. فباستثناء مشاركة امرأة واحدة فقط ضمن الوفد المفاوض (د. حنان عشراوي)، 39 بقي التمثيل النسوي هامشياً، لا يغيّر من طبيعة البنية التفاوضية. وهنا يتجلى الإقصاء في صورته الأكثر وضوحاً؛ فكلّما اقترب التفاوض من القضايا "الجوهرية"، تقلّصت مساحة النساء.

نسويًا، لا يقتصر أثر هذا الغياب على مسألة التمثيل، بل يمتد إلى طريقة تعريف القضايا التفاوضية نفسها. فالتفاوض مثلاً حول اللاجئ كان بوصفه أرقاماً وخرائط، لا بوصفه تجربة اجتماعية تقود النساء عبء إعادة إنتاجها عبر الأجيال. فغياب النساء عن كامب ديفيد يعني غياب هذا التعريف الشامل للقضايا، وتحويلها إلى ملفات تقنية قابلة للمقايضة السياسية. وبذلك، لم يؤدِّ غياب النساء عن كامب ديفيد إلى إقصاء فاعلات سياسيات فحسب، بل إلى اختزال القضايا النهائية ذاتها في صيغ تقنية تُفرغها من أبعادها الاجتماعية والجنسانية.

مع أهمية الإشارة إلى فشل المفاوضات وعدم توصلها لاتفاق سياسي، بسبب صمود الوفد الفلسطيني المفاوض بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات على عدم التنازل عن القضايا الوطنية الجوهرية، وعلى رأسها القدس واللاجئين.

رابعاً: أنابوليس (2007) – تطبيع الإقصاء النسوي

يمثّل مؤتمر أنابوليس مرحلة متقدمة في مسار الإقصاء الجندي، إذ شَهِدَ تشكيل وفد فلسطيني كامل من دون أي امرأة. 40 نسويًا، تكمن خطورة هذه اللحظة في أنّ غياب النساء لم يَعدَّ يُنظَرُ إليه كإشكالية أو استثناء، بل أصبح أمراً طبيعياً داخل الثقافة السياسية التفاوضية.

38 مقابلة أجراها الباحث مع سمر عوض الله، المستشارة السابقة للتواصل السياسي لوحدة دعم المفاوضات، والسفيرة الحالية لدولة فلسطين لدى جمهورية العراق.

39 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لائحة بأسماء الوفد الفلسطيني المشارك في قمة كامب ديفيد، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 11، عدد 43 (صيف 2000)، ص 213.

40 القدس العربي، الوفد الفلسطيني لأنابوليس يضم 10 مسؤولين على رأسهم عباس، خبر منشور بتاريخ 23/11/2007 على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D9%8A%D8%B6%D9%85-10->



هذا التطبيع للإقصاء يعكس ترسخ تصوّر مفاده أنّ التفاوض بشأن ذكوري صرّف، وأنّ إشراك النساء لم يعد ضرورياً حتى على المستوى الرمزي. وهو ما يدل على تراجع المكاسب المحدودة للنساء التي تحققت في مدريد، وتحول الإقصاء من ممارسة ضمنية إلى قاعدة مؤسسية غير مطعون فيها.

وهذا المعنى، لا يُمثّل أنابوليس لحظة إقصاء جديدة بقدر ما يُجسّد اكتمال مسار تفاوضي أفرغ من أي حضور نسوي، دون أن يُثير ذلك نقاشاً سياسياً أو مجتمعياً يُذكر.

خامساً: اللجان الفنية بعد مدريد وأوسلو – معركة النساء على المعرفة التفاوضية

بعد مدريد وتوقيع أوسلو، شكّلت لجان فنية متخصصة لدعم الفريق المفاوض الفلسطيني في ملفات الحل النهائي. ظاهرياً، مثّلت هذه اللجان توسعة لدائرة المشاركة؛ غير أنّ تحليل تركيبها من منظور نسوي يكشف إقصاءً جندرياً حاداً في مجال إنتاج المعرفة التفاوضية.

في المرحلة الأولى لتشكيل اللجان، بلغ عدد المشاركين في هذه اللجان نحو 330 خبيراً، لم يكن من بينهم سوى 6 نساء فقط. 41 هذا الرقم لا يعكس نقصاً في الكفاءات النسوية، بل يعكس تصوّراً ذكورياً للخبرة، يُعرّف المعرفة التفاوضية بوصفها امتداداً للأمن والسيادة، ويقصي النساء عن هذا المجال.

نسويّاً، يُعدّ هذا الإقصاء بالغ الخطورة، لأنّ التحكّم بالمعرفة يعني التحكّم بالقرار قبل انعقاد جلسات التفاوض نفسها. ومن هنا، شكّلت تأسيس طاقم شؤون المرأة عام 1992م استجابة نسوية واعية، هدفت إلى رفد اللجان الفنية بالكفاءات النسوية القادرة على العمل في الملفات التفاوضية المختلفة ودعم الفريق المفاوض، حيث تشكّل الطاقم في مراحله الأولى من الأطر النسوية المؤيدة لعملية السلام (اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، اتحاد العمل النسوي، اتحاد لجان المرأة العاملة)، إضافة إلى مراكز نسوية (مركز الدراسات النسوية، مركز شؤون المرأة)، وكفاءات نسوية. وقد نجحت هذه المبادرة في رفع عدد النساء المشاركات في اللجان من 6 إلى 66 امرأة، استناداً إلى معيار الكفاءة والخبرة والتخصصية.⁴²

غير أنّ هذا الإنجاز، على أهميته، لم يُترجم إلى انتقال موازٍ للنساء نحو مركز القرار (الفريق المفاوض الرسمي)، بل ظلّ محصوراً في نطاق المعرفة والدعم (ضمن الفرق الفنية والاستشارية).

سادساً: وحدة دعم المفاوضات – تأنيث الخبرة واستمرار تذكير القرار

<https://watcpal.org/content/117>

⁴¹ مقابلة مع السيدة زهيرة كمال.

⁴² المرجع السابق، كما يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لطاقم شؤون المرأة الذي يوضّح السياق الذي تم تأسيس فيه الطاقم والغرض من وراءه: <https://watcpal.org/content/117>



استناداً إلى الدروس المستخلصة من مفاوضات أوصلو، جرى تأسيس وحدة دعم المفاوضات 43 بوصفها إطاراً تقنياً متخصصاً يُعَدِّد الدراسات، والسيناريوهات، والتحليلات القانونية والسياساتية والإعلامية، ويقدم الدعم التقني والاستشاري للفريق المفاوض.

من منظور نسوي، تمثل هذه الوحدة مفارقة لافتة: إذ تُشكّل النساء نحو 69% من طاقمها (11 امرأة مقابل 5 رجال)، ما يعني أنّ النساء أصبحن العمود الفقري للخبرة التفاوضية الفلسطينية. إلا أنّ هذا "التأنيث الواضح للخبرة" لم يُترجم إلى سلطة تفاوضية فعلية، إذ بقي دور النساء استشارياً، بينما احتكر الرجال التمثيل الرسمي واتخاذ القرار.

هذا النمط يُجسّد بوضوح التقسيم الجندري للعمل السياسي: النساء يُنتجَن المعرفة، والرجال يحتكرون القرار.

سابعاً: خلاصة مقارنة للجولات الرسمية الأربع

تظهر مقارنة التجارب التفاوضية الرسمية السابقة (مدرّيد وأوصلو وكامب ديفيد وأنبوليس) انتقال الإقصاء الجندري من تمثيل رمزي محدود ضمن مسار علني (مدرّيد) إلى إقصاء كامل عبر السريّة واحتكار المعرفة (أوصلو)، ثم إلى تقليص حاد للحضور النسوي كلما ارتفعت سيادية الملفات (كامب ديفيد)، وصولاً إلى اكتمال التطبيع المؤسسي لغياب النساء دون مساءلة (أنابوليس). وفي المحصلة، تتبدّى قاعدة بنويّة ثابتة: كلما انتقل التفاوض من العلنية إلى السريّة، ومن الملفات العامة إلى ملفات الوضع النهائي، ومن المشاورات إلى لحظة القرار، تقلص حضور النساء وانتقلن من الهامش التمثيلي إلى الغياب الكامل، بينما ظلّ حضورهن—حين وُجد—مرتبطاً بوظائف الإعلام/الاستشارة/المعرفة لا بصنع القرار.

لما سبق، عند مقارنة التجارب التفاوضية الأربع، تظهر أنماط بنويّة ثابتة:

1. علاقة عكسية بين سيادية الملف وتمثيل النساء.
2. السريّة والأمننة تعلمان كآليات إقصاء جندري.
3. السماح للنساء بالاقتراب من المعرفة دون القرار.
4. تحوّل الإقصاء من استثناء مرحلي إلى قاعدة مطبّعة.

إلى جانب أنماط الإقصاء الجندري التي كُثِفَت عبر الجولات التفاوضية الرسمية، تبرز إشكالية بنويّة إضافية تتقاطع مع هذا الإقصاء، تتمثّل في اختزال مفهوم "المفاوض"، وارتباط ذلك بثقافة السريّة وغياب التخصص المهني في إدارة العملية التفاوضية. فقد أظهرت التجربة الفلسطينية أن التفاوض جرى في الغالب بوصفه مهمة سياسية محصورة بأشخاص بعينهم، لا بوصفه عملية مؤسسية جماعية متعددة التخصصات، تستند إلى فرق عمل متكاملة تضم خبراء وخبيرات في القانون الدولي، وحل النزاعات، والاقتصاد السياسي، والخرائط، وحقوق الإنسان، وغيرها من الحقول ذات الصلة.

وقد أسهم اعتماد السريّة—خصوصاً منذ أوصلو—في ترسيخ هذا الاختزال، حيث جرى تضيق دائرة المشاركين إلى حدٍ أقصى، ما حال دون الاستفادة من الطاقات الفلسطينية الواسعة، بما في ذلك الكفاءات النسوية المتخصصة. فالسريّة لم تعمل فقط كآلية إقصاء للنساء بوصفهن فاعلات سياسيات، بل كآلية إقصاء معرفي، عطّلت إمكانية إدماج الخبرة المتخصصة في صناعة القرار التفاوضي، وأعدت تعريف "الشرعية التفاوضية" على أساس القرب من القيادة لا على أساس الكفاءة.

⁴³ للتعرف أكثر على تجربة وحدة دعم المفاوضات تم مقابلة مجموعة نسوية مركّزة من العاملات (سواء سابقاً أو حالياً) في الوحدة؛ د. فارسين اغابكيان شاهين – مديرة الوحدة سابقاً ووزيرة شؤون الخارجية حالياً، والسيدة سناء حسنا – عضو في الفريق البحثي والاستشاري للوحدة سابقاً – مديرة جمعية الدراسات العربية حالياً، والسيدة سمر عوض الله – مستشارة التواصل السياسي في الوحدة سابقاً وسفيرة فلسطين لدى العراق حالياً، إضافةً لمسؤولة رفيعة المستوى في وحدة دعم المفاوضات طلبت عدم التصريح عن اسمها.



وفي هذا السياق، لا يمكن فصل تغييب النساء عن طاوولات التفاوض عن تغييب التخصص ذاته. فحين يُختزل التفاوض في أشخاص معدودين، وحين يُنظر إلى المفاوض بوصفه سياسياً حصراً، تصبح مشاركة النساء — ولا سيّما المتخصصات — أمراً ثانوياً أو غير ضروري. وهو ما يفسّر المفارقة التي كشفتها التجربة الفلسطينية مراراً: وجود نساء في مواقع إنتاج المعرفة والدعم الفني، مقابل غيابهن شبه الكامل عن مواقع اتخاذ القرار التفاوضي.

وبذلك، يتضح أن الإقصاء الجندري في الجولات التفاوضية الرسمية لم يكن نتاج ثقافة أبوية فقط، بل نتاج هندسة تفاوضية مغلقة جمعت بين السرية، واحتكار القرار، واختزال المفاوض، وغياب التخصص، ما أدى إلى مسار تفاوضي فقير معرفياً، ومحدود الشمول، ومفتقر إلى مقاربات العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني التي تُعدّ النساء فاعلات مركزيات في إنتاجها.

لما سبق، يُظهر التحليل النسوي للجولات التفاوضية الفلسطينية الرسمية أنّ استبعاد النساء لم يكن خلافاً عرضياً، بل سمة بنيوية لمسار تفاوضي صُمم وأدير داخل منطق ذكوري قيادي، ونتيجة مباشرة لتقاطع أربعة عناصر بنيوية: السرية، واختزال المفاوض، واحتكار القرار، وغياب التخصص؛ فقد أدّى اعتماد السرية إلى تضيق دائرة الفاعلين، وأسهم اختزال التفاوض في أشخاص بعينهم في إقصاء الخبرة المتخصصة، بينما أنتج هذا التداخل بنية تفاوضية ذكورية استبعدت النساء بوصفهن فاعلات سياسيات ومعرفيات في آنٍ واحد.

هذا الاستبعاد لم يُقص النساء فقط، بل أقصى أيضاً إمكانية تطوير تصوّر فلسطيني بديل للسلام قائم على العدالة الاجتماعية، والأمن الإنساني، والشمول عبر مشاركة النساء فيه وطرح قضاياهم. وعليه، فإنّ أي إعادة تفكير جديّة في مستقبل المفاوضات تقتضي تجاوز منطق "إدماج النساء" نحو إعادة تعريف من هو المفاوض، وما هو التفاوض، وكيف تُبنى الشرعية التفاوضية ذاتها بشكل يحقق العدالة الجندرية والاجتماعية.

حيث لا يمكن فهم المسار غير الرسمي (Track II) -الذي سنتطرق إليه في المحور القادم- بوصفه خياراً بديلاً مستقلاً، دون قراءة الإغلاقات البنيوية التي فرضها المسار التفاوضي الرسمي (Track I)، ولا سيّما فيما يتعلق بإقصاء النساء عن مواقع القرار السيادي. فغياب النساء عن غرف التفاوض الرسمية، واستمرار التعامل مع السياسة والتفاوض بوصفهما مجالين حصريين للنخب الذكورية، أسهما بشكلٍ أو بآخر في دفع الفعل النسوي نحو مسارات موازية أقل إلزاماً. وعليه، يُقرأ Track II في السياق الفلسطيني ليس فقط كمسار إضافي، بل كإحدى النتائج البنيوية لإخفاقات المسار الرسمي في تحقيق مشاركة سياسية عادلة، وهذا ليس من باب التبرير لوجود المسار الموازي غير الرسمي، وإنما من باب التحليل ومحاولة تفسير أسباب وجوده.



المحور الرابع: المسارات التفاوضية غير الرسمية (Track II) في عمليات السلام: الإطار العام والواقع الدولي والإقليمي

مدخل عام

يُعدّ مسار التفاوض غير الرسمي، المعروف بـ(Track II)، أحد المكونات الأساسية فيما يُعرف بدبلوماسية "المسارات المتعددة" في إدارة النزاعات المعقّدة وعمليات السلام طويلة الأمد. وقد برز هذا المسار عالمياً بوصفه أداةً موازية للمفاوضات الرسمية، تُستخدم عندما تصل القنوات الحكومية (Track I) إلى طريق مسدود، أو عندما تكون القيود السياسية والإعلامية والبروتوكولية عائقاً أمام تناول قضايا جوهرية وحساسة على العلن بشكل رسمي.⁴⁴

في هذا السياق، لا يُنظر إلى Track II باعتباره بديلاً عن التفاوض الرسمي، بل كمساحة غير رسمية تهدف إلى توليد أفكار، وبناء الثقة، وتخفيف الاستقطاب، وتهيئة بيئة سياسية ومجتمعية أكثر قابلية للتسويات الممكنة.⁴⁵

أولاً: تعريف مسار Track II وموقعه ضمن منظومة التفاوض

يشير Track II إلى أنماط من الحوار والتفاعل السياسي التي تتم خارج الأطر الحكومية الرسمية، ويشارك فيها فاعلون غير رسميين مثل الأكاديميين، والخبراء، والدبلوماسيين السابقين، وقيادات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث، وأحياناً شخصيات سياسية لا تشغل مناصب تنفيذية مباشرة. ويتميّز هذا المسار بمرونته، وانخفاض كلفته السياسية، وإمكانية تناول قضايا لا يمكن طرحها علناً ضمن المسار الرسمي.⁴⁶ ضمن منظومة المسارات التفاوضية، يشكّل Track II حلقة وسيطة بين:

1. Track I: المفاوضات الحكومية الرسمية ذات الطابع الملزم.
2. Track III: المبادرات المجتمعية القاعدية ذات الطابع الشعبي.

غير أن موقع Track II يبقى إشكالياً، إذ إنه يمتلك قدرة على التأثير الفكري والسياسي، دون أن يمتلك بالضرورة سلطة اتخاذ القرار أو الشرعية التمثيلية الملزمة.⁴⁷

ثانياً: نشأة Track II وتطوّره التاريخي

ظَهَرَ مفهوم Track II بشكلٍ واضح منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وبدايات الثمانينيات، في سياق الحرب الباردة والنزاعات الدولية الممتدة، حين تبيّن محدودية الدبلوماسية الرسمية في معالجة الصراعات ذات الأبعاد الأيديولوجية والهوياتية العميقة. وقد ارتبط تطوّر هذا المسار

⁴⁴ Agathe Christien, *Advancing Women's Participation in Track II Peace Processes: Good and emerging practices*, GIWPS – Georgetown Institute for Women, Peace and Security, February 2020, p. 1.

⁴⁵ Ibid.

⁴⁶ Ibid.

⁴⁷ Ibid, p. 2.



بمحاولات إيجاد قنوات موازية قادرة على إدارة العداء المتراكم بين الأطراف المتصارعة، وتفكيك الصور النمطية بينهم، واختبار حلول غير قابلة للتداول العلني، وبناء شبكات تواصل طويلة الأمد خارج ضغط التمثيل الرسمي.⁴⁸

ومع توسع استخدام Track II، انتقل من كونه أداة ظرفية إلى جزء شبه ثابت من هندسة عمليات السلام المعاصرة، خصوصاً في النزاعات التي تتسم بطول أمدتها وتعقيد بنيتها السياسية والقانونية.⁴⁹

ثالثاً: أدوار ووظائف المسار غير الرسمي

يؤدي Track II مجموعة من الوظائف المتداخلة في عمليات السلام،⁵⁰ يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. بناء الثقة وتخفيف الاستقطاب
- يوفر المسار غير الرسمي مساحة تواصل أقل توتراً، تتيح للأطراف مناقشة المخاوف والهواجس بعيداً عن ضغط الخطاب الرسمي.
2. توليد الأفكار والبدائل التفاوضية
- يعمل Track II كحاضنة لصياغة سيناريوهات، ومقاربات مبتكرة، وحلول وسط قد تُنقل لاحقاً إلى المسار الرسمي.
3. القنوات الخلفية والاتصال غير المباشر
- يُستخدم أحياناً لتمرير رسائل سياسية، أو اختبار مواقف، أو إدارة أزمات محدودة دون إعلان رسمي.
4. تهيئة البيئة السياسية والاجتماعية
- يسهم في التأثير على النخب والرأي العام، وتوفير مناخ أكثر تقبلاً لفكرة التسوية أو الحوار.
5. ترحيل المخرجات إلى المسار الرسمي
- وهو الدور الأكثر حساسيةً، إذ تعتمد فعاليته على وجود آليات واضحة لنقل الأفكار من Track II إلى Track I، وهي آليات غالباً ما تكون ضعيفة أو غير مضمونة.

رابعاً: آفاق Track II وحدوده البنيوية

رغم الأدوار المتعددة التي تُنسب إلى Track II، إلا أنَّ فعاليته وقابلية نجاحه تبقى مشروطة بجملته من العوامل، أبرزها:

1. درجة انفتاح المسار الرسمي واستعداده لاستقبال الأفكار.
2. وضوح المرجعيات السياسية والقانونية التي يعمل ضمنها.
3. طبيعة الصراع (نزاع بين دولتين أم حالة استعمار وعدم تكافؤ).⁵¹

في المقابل، يواجه Track II تحديات بنيوية مزمنة، من أهمها:

1. ضعف الشرعية التمثيلية، لكونه لا يستند إلى تفويض رسمي أو انتخابي.
2. غياب الإلزام السياسي، إذ تبقى مخرجاته توصيات غير ملزمة.
3. النخبوية، حيث يقتصر غالباً على دوائر ضيقة من الخبراء.
4. قابلية الاحتواء والتوظيف السياسي، خصوصاً من قبل الممولين أو الأطراف الأقوى.

⁴⁸ Noha Aboueldahab, *Track II Diplomacy: How Can it be More effective?*, Middle East Council on Global Affairs, September 2022, p. 1 – 2.

⁴⁹ Ibid, p. 3.

⁵⁰ Agathe Christien, Ibid, p. 2.

⁵¹ Ibid, p. 8 – 9.



5. صعوبة نقل المخرجات إلى طاولة القرار الرسمي.

6. ممكن أن يقدّم هذا المسار أفكاراً لتنازلات غير مقبولة من المستوى الرسمي أو غير مؤطرة بمرجعية قانونية كالقانون الدولي.⁵²

هذه التحديات تجعل Track II مساراً ذا قدرة تحليلية وتأثيرية، لكنه محدود الفعالية ما لم يُدمج ضمن بنية سياسية أوسع.

خامساً: الواقع العالمي والإقليمي لمسارات Track II ومشاركة النساء

على الصعيد العالمي، تشير المعطيات الحديثة إلى استمرار ضعف مشاركة النساء في المسارات الرسمية لعمليات السلام - كما سبق وأوضحنا - ، حيث لا تزال نسبتهن في فرق التفاوض والوساطة متدنية. 53 في المقابل، يظهر Track II بوصفه المسار الذي تشهد فيه مشاركة نسوية أوسع نسبياً، سواء من خلال منظمات المجتمع المدني، أو المبادرات البحثية، أو منصات الحوار غير الرسمية.⁵⁴

وتشير دراسات مقارنة إلى أنّ نحو 60% من عمليات السلام الدولية التي جرت بين عامي 1989 و 2017 تضمّنت مسارات تفاوض غير رسمية يمكن تتبعها، وأنّ أكثر من ثلثي هذه المسارات شهدت مشاركة نسائية مباشرة أو غير مباشرة.⁵⁵

والتّسمت طبيعة مشاركة النساء في مسارات السلام غير الرسمية بتنوّعها، إذ تتراوح بين الانخراط في حلّ النزاعات المحلية، وإضفاء الشرعية على المفاوضات الرسمية، والمناصرة من أجل المساواة الجندرية وإدماج النساء في مسار التفاوض الرسمي (Track I) وفي حوكمة ما بعد النزاع. وقد نجحت النساء المشاركات في مبادرات المسار غير الرسمي (Track II) في تعزيز شرعية عملية السلام الرسمية، ونقل الخبرات والمعرفة والمعلومات النقدية إلى كلّ من المجتمعات المحلية والمفاوضين الرسميين في المسار الأول، كما في حالي ليبيريا وأفغانستان. كما تمكنت النساء في مسارات Track II من المناصرة الفاعلة لإدماج النساء في المفاوضات الرسمية ضمن المسار الأول، بما يكمل إسهاماتهن في المسارات غير الرسمية.⁵⁶

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتُظهر المؤشرات الإقليمية أنّ مشاركة النساء في عمليات السلام - سواء الرسمية أو غير الرسمية - لا تزال من بين الأدنى عالمياً،⁵⁷ وهو ما يعكس بنى سياسية واجتماعية تُقيّد وصول النساء إلى مواقع التأثير، وتُعيد إنتاج الإقصاء الجندري ضمن هندسة التفاوض نفسها.

سادساً: المسار غير الرسمي (Track II) في الحالة الفلسطينية: مقارنة نسوية نقدية

على الرغم من تقديم Track II في الأدبيات الدولية بوصفه مساراً أكثر انفتاحاً ومرونة، فإنّ تقييمه في السياق الفلسطيني يطرح إشكاليات مضاعفة تتعلق بطبيعة الصراع، والشرعية الوطنية، واختلال موازين القوة، ومخاطر التطبيع، والتنازل عن الحقوق الوطنية. كما أنّ اتساع

⁵² Noha Aboueldahab, Ibid 5 – 6.

⁵³ Bell, Christine and O'Rourke, Catherine, "Peace Agreements or Pieces of Paper? The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and Their Agreements" International and Comparative Law Quarterly, 59 (October 2010). & "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence" (United Nations Development Fund for Women, 2010).

⁵⁴ Agathe Christien, Ibid, p. 1.

⁵⁵ Anjali Kaushlesh Dayal and Agathe Christien, "Women's Participation in Informal Peace Processes," Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations (forthcoming, 2020): 2-3.

⁵⁶ Ibid.

⁵⁷ Mckenna Swindle, Lack of Female Representation in Peace Processes in the MENA Region, Ballard Brief, Winter 2021. Published on: <https://ballardbrief.byu.edu/issue-briefs/lack-of-female-representation-in-peace-processes-in-the-mena-region>



المشاركة النسوية في هذا المسار لا يمكن فصله عن الإقصاء البنيوي للنساء عن المسار الرسمي، ولا عن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بجسودى هذا المسار، وحدوده، وقبوله الشعبي.

وعليه، ينتقل هذا القسم إلى تحليل المسار غير الرسمي من منظور نسوي فلسطيني نقدي، يتناول مشاركة النساء فيه، ومخاطره السياسية، وملاحظات الشارع الفلسطيني عليه، ومدى جدواه، وذلك من خلال دراسة مجموعة مختارة من التجارب التفاوضية غير الرسمية وتحليلها تحليلاً نسبياً معمقاً.

أ. خصوصية المسار غير الرسمي في السياق الفلسطيني

لا يمكن مقارنة المسار غير الرسمي (Track II) في الحالة الفلسطينية بالمعايير ذاتها التي تُستخدم في نزاعات بين دول متكافئة نسبياً، إذ يتشكّل هذا المسار ضمن سياق تحرر وطني من استعمار استيطاني، تتداخل فيه قضايا السيادة والتمثيل والشرعية الوطنية مع اختلالات عميقة في موازين القوة. وعليه، فإنّ أي مسار تفاوضي غير رسمي في فلسطين لا يُقاس فقط بقدرته على توليد أفكار أو فتح قنوات حوار، بل بمدى اتساقه مع المرجعية الوطنية الفلسطينية والتزامه بالثوابت الوطنية، واحترامه لأسس الشرعية الدولية، وقدرته على تجنّب الوقوع في فخ التطبيع أو إنتاج التكافؤ الزائف بين الطرفين.

ضمن هذا السياق، يكتسب Track II حساسية مضاعفة، إذ غالباً ما يتقاطع مع مبادرات نخبوية غير مفوّضة، تعمل خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تستند إلى تفويض شعبي أو مساءلة أو رقابة وطنية، ما يضع شرعيته السياسية موضع تساؤل دائم.

ب. المشاركة النسوية في Track II : بين الإتاحة القسرية والاحتواء السياسي

من منظور نسوي فلسطيني، لا يُفهم الحضور النسوي النسبي في مسارات Track II بوصفه نتيجة انفتاح سياسي أو اعتراف بدور النساء، بل باعتباره نتيجة مباشرة لإقصاءهن البنيوي عن المسار الرسمي -وهذا ليس محاولة لتبرير المسار بقدر ما هو محاولة لتفسيره وتحليله وفهم أسباب وجوده-، فحين أُغلقَت أبواب Track I أمام النساء، جرى دفعهن -بشكل مباشر أو غير مباشر- نحو المسارات غير الرسمية، حيث تقلّ كلفة المشاركة السياسية، وتغيب السلطة الملزمة.

هذا النمط من "الإتاحة القسرية" أتاح للنساء أدواراً في الحوار، والوساطة، وإنتاج الأوراق والرؤى، لكنه في الوقت ذاته فصل بين المعرفة والقرار. فالنساء أصبحن فاعلات في إنتاج الخطاب السياسي، دون امتلاك أدوات تحويل هذا الخطاب إلى سياسات ملزمة. وبذلك، تحوّل Track II في كثير من الحالات إلى مساحة احتواء للفعل النسوي بدل أن يكون جسراً للانتقال إلى مواقع صنع القرار.

ت. إشكالية الشرعية والتمثيل: من يتحدث باسم الفلسطينيين؟

إحدى الإشكاليات المركزية في تقييم Track II فلسطينياً تتمثّل في غياب الشرعية التمثيلية. فمعظم المبادرات التي اندرجت تحت هذا المسار -سواء أكانت وثائق تفاوضية، أو منصات حوار، أو قنوات اتصال غير رسمية- انطلقت من نخب سياسية أو أكاديمية لا تمتلك تفويضاً وطنياً، ولا ترتبط بأليات مساءلة شعبية.

نسوباً، تُضاعف هذه الإشكالية حدتها، إذ إنّ النساء المشاركات في هذه المبادرات لا يمثّلن بالضرورة نساء المجتمع الفلسطيني، بل غالباً ما يُستدعَيْن بصفتهم خبيرات أو ناشطات فرديات. وهذا يعمّق الفجوة بين المشاركة النسوية في Track II وبين القاعدة الاجتماعية النسوية الأوسع، ويُضعف القدرة على ادّعاء تمثيل حقيقي لتجارب النساء الفلسطينيات المتنوعة، لا سيّما في المخيمات، والمناطق المهمّشة، وقطاع غزة.



ث. Track II ومخاطر التطبيع وإعادة إنتاج التكافؤ الزائف

في الحالة الفلسطينية، لا يُعدّ التطبيع مجرد مسألة تواصل مع الطرف الآخر فقط، بل أيضاً مسألة إطار سياسي ومعرفي أوسع. وتكمن خطورة Track II في أنّ عدداً من مبادراته تتعامل مع الصراع بوصفه نزاعاً بين طرفين متكافئين، قائماً على سوء تفاهم أو انعدام ثقة، بدل مقارنته كعلاقة استعمارية غير متكافئة.

هذا المنطق يُفضي إلى تمييز طبيعة الاحتلال، وفصل الحوار عن المحاسبة والمساءلة القانونية، وتقديم تسويات "توافقية" تتجاوز قرارات الشرعية الدولية، وتتنازل عن الحقوق الوطنية.

من منظور نسوي تحرري، يُشكّل هذا المنحى خطراً مضاعفاً، لأنّه يُفَرِّغ السلام من مضمونه الحقوقي، ويحوّل معاناة النساء — اللواتي يتحمّلن العبء الأكبر للعنف البنيوي — إلى مسألة إنسانية قابلة للإدارة، لا قضية عدالة سياسية تستوجب التفكيك والمساءلة.

ج. المرجعية القانونية الدولية: الغائب الحاضر

رغم كثرة الخطابات الحقوقية المصاحبة لبعض مبادرات Track II ، إلا أنّ عدداً كبيراً منها افتقر إلى ارتكاز صلب على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. وغالباً ما جرى استبدال هذه المرجعيات بصيغ مرنة أو حلول وسط "واقعية"، تُقدّم باعتبارها قابلة للتطبيق سياسياً، لكنها تُضعف الأساس القانوني للحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

نسويًا، يُعدّ هذا الغياب إشكالياً، لأنّ القانون الدولي يشكّل إحدى الأدوات والأطر القليلة التي تُمكن النساء من مساءلة العنف المنهجي، سواء في سياق الاحتلال أو في سياق النزاعات المسلحة. وعندما يُفَرِّغ Track II من هذه المرجعية، يتحوّل إلى مساحة خطابية تقبل المساومات، لا إلى أداة ضغط سياسية أو قانونية فاعلة.

ح. الجدارة والجدوى: ماذا قدّم Track II فعلياً؟

رغم تعدد المبادرات التي انضوت تحت مظلة Track II من وثائق تفاوضية غير رسمية، إلى مبادرات حوار — يبقى السؤال الجوهرية: ما جدوى هذا المسار فلسطينياً؟

تُظهِر التجربة أنّ Track II لم يُنتج اختراقاً سياسياً ملزماً، ولم يفتح مساراً فعلياً لدمج النساء في Track I ، ولم ينجح في كسب ثقة الشارع الفلسطيني على نطاقٍ واسع.

بل على العكس، أسهم في بعض الأحيان في تعميق الفجوة بين النخب والمجتمع، وأثار تحفظات شعبية واسعة تتعلق بالتطبيع، وتجاوز المرجعية الوطنية، وغياب المساءلة، وتقديم تنازلات عن قضايا أساسية للشعب الفلسطيني ضمن هذه المبادرات.

في ضوء ما سبق، لا تتناول الدراسة مسار Track II بوصفه نموذجاً يُحتذى، بل باعتباره حقلاً تحليلياً كاشفاً لإشكاليات أعمق تتعلق ببنية التفاوض، وإقصاء النساء، وتفرغ السلام من مضمونه التحرري. ومن هذا المنطلق، سيتم في القسم التالي تحليل مجموعة مختارة من المبادرات التي اندرجت ضمن هذا المسار — مثل الوثائق التفاوضية غير الرسمية، والمبادرات النخبوية، وبعض القنوات المعاصرة — تحليلاً نسويًا نقدياً يركّز على الشرعية، والمرجعية القانونية، والتمثيل، ومخاطر التطبيع، وأثرها الفعلي على موقع النساء في عملية السلام.

1. وثيقة جنيف (2003) كنموذج لمسار Track II : قراءة نسوية نقدية فلسطينية

أ. الموقع السياسي لوثيقة جنيف ضمن مسارات التفاوض غير الرسمية



تُعدّ وثيقة جنيف واحدة من أكثر مبادرات Track II الفلسطينية-الإسرائيلية شهرةً، إذ قُدِّمت بوصفها "اتفاق وضع دائم نموذجي" يعالج القضايا الجوهرية المؤجَّلة في مسار أوسلو، بما في ذلك القدس، واللاجئين، والحدود، والأمن، والمستوطنات. 58 وقد جاءت الوثيقة خارج الإطار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن دون تفويض وطني، ما يضعها ابتداءً ضمن حقل التفاوض غير الرسمي عالي الحساسية في السياق الفلسطيني.

ورغم استناد الوثيقة في ديباجتها إلى قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن 242 و338، فإنها تُقدِّم كنتاج تفاوضي مكتمل، لا كمقترحات أو أفكار تمهيدية، وهو ما ينقلها من خانة "الحوار غير الرسمي" إلى محاولة إنتاج بديل تفاوضي موازٍ للمسار الرسمي، دون امتلاك أدوات الشرعية أو الإلزام السياسي.

ب. إشكالية الشرعية والتمثيل: وثيقة بلا تفويض

من منظور نسوي فلسطيني، لا يمكن فصل مضمون وثيقة جنيف عن سؤال من يملك حق التفاوض باسم الشعب الفلسطيني. فالوثيقة، رغم توقيع شخصيات فلسطينية بارزة عليها، لم تصدر عن إطار تمثيلي مرجعي معترف به وطنياً، ولم تخضع لنقاش مجتمعي أو مساءلة شعبية، ولم تُفوّض من المؤسسات السياسية الفلسطينية الجامعة.

هذه الإشكالية تتضاعف جندرياً، إذ إنّ النساء الفلسطينيات — حتى اللواتي شاركن في صياغة أو توقيع الوثيقة — لم يكنن ممثلات لحركة نسوية فلسطينية منظمّة، ولا معيّرات عن تجارب النساء في المخيمات، أو في غزة، أو في المناطق الأكثر تضرراً من سياسات الاحتلال. وعليه، فإنّ المشاركة النسوية هنا، وإن كانت عددية جزئياً، لم تُترجم إلى تمثيل اجتماعي نسوي حقيقي، بل بقيت محصورة ضمن إطار نخوي محدود.

ت. المشاركة النسوية: حضور شكلي أم فاعلية سياسية؟

يُلاحظ في وثيقة جنيف وجود عدد من النساء ضمن الموقعين، من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. غير أنّ هذا الحضور لا ينبغي قراءته بوصفه اختراقاً نسوياً لبنية التفاوض، بل باعتباره إدماجاً انتقائياً ضمن إطار تفاوضي لم يُصمّم أصلاً لإعادة توزيع السلطة التفاوضية على أسس جندرية عادلة.

فالوثيقة لم تُدرج أي مقارنة جندرية صريحة، ولم تتناول أثر القضايا الجوهرية (الأمن، اللاجئ، الحدود، القدس، المستوطنات، المياه) على النساء بوصفهن فاعلات اجتماعيات وسياسيات، ولم تُدرج النساء كجهة معنية أو متأثرة بشكل خاص في آليات التنفيذ أو المتابعة.

وعليه، فإنّ وجود النساء في هذه المبادرة لا يرقى إلى مستوى "المشاركة النسوية ذات المعنى"، بل يعكس نمطاً شائعاً في Track II يتمثل في إشراك النساء في إنتاج النص، دون إشراكهن في إعادة تعريف منطق التفاوض ذاته.

ث. منطق "نهاية الصراع" وتفرغ العدالة من مضمونها

تنصّ وثيقة جنيف صراحةً على أنّ تنفيذها "ينهي جميع المطالب الناشئة عن أحداث سابقة لتوقيع الاتفاق"، 59 ويمنع إثارة أي مطالب مستقبلية تتعلق بها، بما في ذلك ما يتّصل باللاجئين، والتعويض، والانتهاكات التاريخية.

⁵⁸ The Geneva Accord – A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement, 2003. Published on:

https://geneva-accord.org/wp-content/uploads/2019/04/The-Geneva-Accord_-Full-Text.pdf

كما يمكن أيضاً الاطلاع على: مبادرة جنيف، ملخص مبادرة جنيف وملاحقها، رام الله 2010، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://demo.intertech.ps/ppc/public/files/uploads/2020/10/Geneva_Final.pdf

⁵⁹ مبادرة جنيف، ملخص مبادرة جنيف وملاحقها، مرجع سابق ص 5.



نسوباً، يُعدّ هذا المنطق إشكالياً بعمق، لأنه يفصل السلام عن العدالة الانتقالية والتصحيحية، ويُحوّل المعاناة التاريخية، بما فيها المعاناة الجندرية للنساء اللاجئات والأسيرات وضحايا عنف الاحتلال البنيوي، إلى "ملف مغلق"، ويُسقط البُعد التراكمي للضرر الواقع على النساء الفلسطينيات عبر عقود من الاقتلاع والاحتلال.

إنّ السلام، من منظور نسوي تحرري، لا يمكن اختزاله في إنهاء المطالب السياسية، بل يجب أن يتضمن الاعتراف بالضرر، والمساءلة، وضمان عدم التكرار—وهي عناصر غائبة أو هامشية في منطق وثيقة جنيف.

ج. وثيقة جنيف: المصطلحات التفاوضية كأداة إقصاء جندري ومعرفي

تُشكّل وثيقة جنيف مثالاً بالغ الإشكالية على كيفية توظيف المسارات التفاوضية غير الرسمية للغة والمصطلحات بوصفها أداة سياسية ومعرفية لإعادة تعريف القضايا الجوهرية الفلسطينية. ففيما يتعلّق بالمقدسات في القدس، لا يمكن توصيف اللغة المستخدمة في الوثيقة على أنها لغة "محايدة"، بل هي لغة تتبنّى بصورة كاملة المصطلحات التوراتية—الإسرائيلية، وتُكرّس عملياً القبول برواية المستعمر بوصفها الإطار المرجعي للتسمية.

ويتجلّى ذلك بوضوح في أنّ الوثيقة لم تعترف أصلاً بمصطلح المسجد الأقصى المبارك، واستعاضت عنه بتعبير الحرم الشريف/ جبل الهيكل، كما تجاهلت مصطلح حائط البراق، واستخدمت بدلاً منه تسميات حائط المبكى/ والحائط الغربي، وهي تسميات توراتية تحمل أيديولوجية واضحة، وتنزع الصفة الإسلامية والتاريخية الفلسطينية عن المكان. ولم يقتصر الأمر على التسمية، بل ذهبت الوثيقة إلى اعتبار حائط البراق (الذي أطلقت عليه حائط المبكى) خاضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة،⁶⁰ بما يشكّل قبولاً صريحاً بأسرلة وتهويد المكان، لا مجرد اختلاف لغوي أو اجتهاد اصطلاحي.

ولا يمكن قراءة هذا التبنّي اللغوي بمعزل عن سياقه السياسي والقانوني؛ إذ إن هذه المقاربة تتعارض بشكل مباشر مع الثوابت الوطنية الفلسطينية، كما تُخالف القانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي أكّدت على أنّ المسجد الأقصى المبارك، بما فيه حائط البراق، هو تراث إسلامي خالص، وأنه لا ارتباط ديني لليهود بهما، وأنّ أي تسميات أو ترتيبات تنتقص من هذه الحقيقة تمثل انتهاكاً للوضع القانوني والتاريخي القائم، باعتبار اليونسكو أقرّت صراحةً بمصطلح (المسجد الأقصى المبارك وحائط البراق)، ورفضت المصطلح التوراتي (جبل الهيكل أو هيكل سليمان)، والأمر ذاته رفضت مصطلح (حائط المبكى).⁶¹ وعليه، فإنّ اللغة والمصطلحات التي اعتمدها الوثيقة لا تُنتج "حلاً سياسياً"، بل تُنتج شرعنة معرفية للرواية الاستعمارية على حساب الرواية الفلسطينية.

ومن منظور نسوي نقدي، يكتسب هذا الإقصاء اللغوي بُعداً أعمق وأكثر خطورة؛ إذ إن نزع الهوية الإسلامية والوطنية عن المكان، إضافةً إلى أنه يُقصي سردية الشعب الفلسطيني الوطنية والتاريخية والدينية، فإنّه يُقصي أيضاً الخبرة المعيشة للنساء الفلسطينيات المرتبطة بالمقدسات بوصفها خبرة يومية وروحية واجتماعية متداخلة مع الهوية والانتماء. فالنساء، بحكم أدوارهن في حفظ الذاكرة الجمعية، ونقل المعنى الرمزي للأماكن المقدسة عبر الأجيال، يُمثّلن حاملات معرفة غير رسمية حول القدس ومقدساتها. وعندما تُفزع هذه الأماكن من تسمياتها الأصلية، يجري في الوقت ذاته تهميش المعرفة النسوية المرتبطة بها، واستبدالها بخطاب تفاوضي تقني—نخبوي منفصل عن الواقع، وعن التجربة المعاشة للنساء والرجال على حدٍ سواء.

⁶⁰ يرجى مراجعة المادة 6 من وثيقة جنيف:

<https://geneva-accord.org/wp-content/uploads/2019/04/The-Geneva-Accord-Full-Text.pdf>

⁶¹ انظر قرار اليونسكو الصادر في 11/4/2016 رقم 199 EX/PX/DR.19.1 REV. ، وقرار اليونسكو الصادر في 18/10/2016 رقم (200 EX/25; 200 EX/36).



ويكشف هذا المثال أنّ مسارات التفاوض غير الرسمية، رغم ما قد تتيحه أحياناً من مساحات شكلية لمشاركة النساء، إلا أنها قد تُنتج في المقابل إقصاءً معرفياً وثقافياً مضاعفاً حين تتبني لغة المستعمر، وتُعيد تعريف القضايا الجوهرية الفلسطينية بما يتجاوز الإجماع الوطني والثوابت الوطنية، ويتناقض مع المرجعيات القانونية الدولية. وعليه، فإنّ النقد النسوي لوثيقة جنيف ينطلق من رفض تطبيع لغة تفاوضية تُشرعن التهويد والأسرلة، وتُقصي النساء بوصفهن حاملات للمعنى والذاكرة والهوية، لا مجرد فاعلات سياسيات.

ح. الأمن بوصفه أولوية عليا: إعادة إنتاج مقارنة ذكورية

تُعلي الوثيقة من شأن الترتيبات الأمنية، وتمنحها حيزاً تفصيلياً واسعاً، بما في ذلك نزع عسكرة الدولة الفلسطينية (دولة فلسطينية غير مسلحة)، وتعزيز آليات الرقابة الدولية، والتعاون الأمني المكثف.⁶²

من منظور نسوي، يعكس هذا التركيز مقارنة أمنية تقليدية (ذكورية) تُقدّم "الأمن" بوصفه مسألة سيادية وعسكرية، وتتجاهل مفهوم الأمن الإنساني، الذي يشمل الأمن الاجتماعي، والاقتصادي، والحماية من العنف البنيوي واليومي.

وبذلك، تُعاد صياغة الدولة الفلسطينية المستقبلية ضمن إطار أمني مُقيّد، لا يفتح المجال لمعالجة الأسباب البنيوية للعنف الذي تتأثر به النساء بشكل غير متكافئ، عدا عن أنه يجعلها دولة ضعيفة ومنقوصة السيادة، ولم يتم التفكير بالمقابل في كيفية معالجة القوة المفرطة للاحتلال وما يتبعها من آثار على الشعب الفلسطيني، كما لم يتم توفير آليات حماية واضحة لأبناء الشعب الفلسطيني بما فيهم النساء.

خ. اللاجنون: الاختيار الفردي مقابل الحق الجماعي

تعالج الوثيقة قضية اللاجئين من خلال منطق "الاختيار الحر لمكان الإقامة الدائمة"، ضمن سقف رقمية وسيادية تفرضها الدول المستقبلية، بما في ذلك إسرائيل،⁶³ على نحو يُخالف القانون الدولي الذي يُقرّ حق العودة بوصفه حقاً فردياً وجماعياً في آنٍ واحد. ويكشف هذا الطرح عن مقارنة تفاوضية تُعيد تعريف قضية اللاجئين خارج إطارها التاريخي والتحرري، عبر إخضاعها لمنطق إداري-سيادي يقيّد الحق ويجزئته.

ومن منظور نسوي نقدي، يُلاحظ أنّ هذا الطرح يُفردن قضية اللاجئين ويحوّلها من حق جماعي تحرري إلى سلسلة قرارات فردية معزولة، فهي تتعامل معها كقضية فردية وليست قضية شعب له الحق بالعودة وتقرير المصير، بما يُهمّش البعد الجماعي والنسوي لتجربة اللجوء، ويتجاهل الدور المركزي الذي اضطلعت به النساء الفلسطينيات تاريخياً في حفظ الذاكرة الجمعية، وإعادة إنتاج الهوية، وإدارة الحياة في المنفى. ولا يقتصر هذا التهميش على مستوى التمثيل، بل يمتد إلى إقصاء النساء بوصفهن حاملات للمعنى الجماعي للحق، لا متلقيات لخيارات تسوية فردية.

ويكشف هذا التحويل عن عملية تفرغ لحق العودة من مضمونه السياسي والتحرري، عبر خصخصته وتحويله إلى مسألة إدارية قابلة للتجزئة والمقايضة، بما يُعيد إنتاج الإقصاء الجندي على مستوى تعريف الحق ذاته. وبهذا المعنى، لا يقتصر الإقصاء على تغييب النساء عن مواقع القرار، بل يمتد إلى إعادة صياغة حق العودة خارج سياقه الوطني والجندي.

وبذلك، تُختزل قضية اللاجئين الفلسطينيين في بدائل إقامة إدارية—تتراوح بين التوطين في دول الشتات الحالية، أو في دولة ثالثة، أو في الدولة الفلسطينية، أو العودة بأعداد محدودة إلى "إسرائيل"—وفقاً لقرارها السيادي-وبما لا يتجاوز ما تقبل به أي دولة ثالثة—، دون مساءلة إسرائيل عن مسؤوليتها التاريخية والقانونية عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيرته القسري من أرضه في تعاملٍ يُسقط مسؤولية إسرائيل

⁶² يرجى مراجعة المادة 5 من وثيقة جنيف:

<https://geneva-accord.org/wp-content/uploads/2019/04/The-Geneva-Accord-Full-Text.pdf>

إضافةً للملحق الأمني للاتفاقية، يمكن مراجعته: مبادرة جنيف، ملخص مبادرة جنيف وملاحقها، مرجع سابق ص 34 – ص 51.

⁶³ يرجى مراجعة المادة 7 من وثيقة جنيف.



القانونية والسياسية والتاريخية عن النكبة والتهجير القسري، ويضعها موضع الدولة المحايدة التي لا تتحمل تبعات الجريمة الأصلية، بدلاً من مقارنة القضية بوصفها قضية حق وعدالة تاريخية جماعية للشعب الفلسطيني، ذات أبعاد سياسية ووطنية وجندرية متداخلة.

د. وثيقة جنيف كتحدير نسوي لا كنموذج

في ضوء ما سبق، تُظهِر وثيقة جنيف بوضوح أنّ مسار Track II، حين ينفصل عن الشرعية الوطنية، ويُدار ضمن منطق نخبوي، ويُغْلَف بخطاب تقني، يمكن أن يترلق من مساحة تفاوضية إلى أداة لإعادة هندسة الصراع على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها الحقوق الجندرية.

ومن منظور نسوي فلسطيني، لا تكمن خطورة الوثيقة في تفاصيلها فحسب، بل في النموذج الذي تمثّله؛ نموذج يتيح مشاركة نسوية شكلية لا تُقابلها إعادة توزيع فعلية للسلطة، ودون تفكيك بنية القوة ذاتها، بما يُنتج تصوّراً لـ "سلام" متزوع العدالة الجندرية والسياسية، ومفصّلاً عن السياق التحرري الأشمل.

وانطلاقاً من هذا التقييم، تؤكد الدراسة ضرورة عدم التعامل مع وثيقة جنيف أو غيرها من مبادرات Track II المشابهة بوصفها نماذج تفاوضية قابلة للتعميم أو التّبني، بل بوصفها تجارب تحذيرية تُظهِر مخاطر انزلاق المسارات غير الرسمية—عند انفصالها عن الشرعية الوطنية، وإدارتها خارج أطر المساءلة الوطنية، وتبنيها للغة تقنية متزوعة السياق تُعيد تعريف القضايا الجوهرية بمعزل عن المرجعيات الوطنية والقانونية الدولية—إلى أدوات لإعادة هندسة الصراع على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها الحقوق الجندرية.

كما تشدّد الدراسة على أنّ أي انخراط فلسطيني مستقبلي في مسارات تفاوضية غير رسمية يجب أن يكون مُقيّداً بضوابط وطنية واضحة، تشمل الالتزام بالثوابت الوطنية، والمرجعيات القانونية الدولية، ورفض أي لغة أو مقاربات تُنتج سلاماً شكلياً متزوع العدالة، أو تُعيد إنتاج مشاركة نسوية رمزية لا تمسّ جوهر علاقات القوة.

وهذا المعنى، تشكّل وثيقة جنيف نقطة انطلاق ومدخلاً تحليلياً أساسياً لفهم طبيعة المسار غير الرسمي في الحالة الفلسطينية، وحدود المشاركة النسوية داخله، لا باعتبارها نموذجاً يُحتذى، بل بوصفها حالة كاشفة لآليات الإقصاء المعرفي والجندري التي قد تُعيد إنتاجها مبادرات مشابهة. وانطلاقاً من هذه الخلاصة، ينتقل القسم التالي إلى تحليل تجارب أخرى اندرجت ضمن مسارات Track II، بما يتيح إجراء قراءة نسوية مقارنة تُبرز الأنماط المتكررة، والاختلافات السياقية، وإمكانات التدخل النسوي البديل.



2. مبادرة Jerusalem Link : تجربة نسوية مؤسسية ضمن Track II بين الشرعية الوطنية وحدود التأثير البنوي

أ. Jerusalem Link بين النسوية المؤسسية والشرعية الوطنية

تُمثّل مبادرة Jerusalem Link التي تأسست عام 1999 إحدى أبرز التجارب النسوية المؤسسية في إطار المسار غير الرسمي (Track II) في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي. وقد تأسست المبادرة على شراكة تنظيمية بين مؤسسات نسوية فلسطينية وإسرائيلية، وانشغلت بقضايا السلام، والحقوق، والقدس، والعنف، ومشاركة النساء في المجال السياسي العام.

وعلى خلاف عدد من مبادرات Track II التي افتقرت إلى أي اتصال بالمرجعية الوطنية الفلسطينية، فإنّ Jerusalem Link لم تكن مبادرة منقطعة عن الإطار المرجعي الفلسطيني الرسمي ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد ضمّت لجنّتها التوجيهية شخصيات سياسية فلسطينية بارزة شاركت في مؤتمر مدريد والمسار التفاوضي الرسمي، من بينها السيد فيصل الحسيني، و د. حنان عشاوي، والسيدة زهيرة كمال، إضافة إلى نساء وقيادات نسوية معروفة بدعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية ومشروعها السياسي.⁶⁴

ويشير هذا الحضور إلى أن المبادرة جرت بموافقة ضمنية—وربما صريحة—من الجانب الرسمي الفلسطيني، وأن خطابها السياسي العام (حل الدولتين، القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، حق اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة) يتسجم مع المواقف الرسمية الفلسطينية في تلك المرحلة إلى اليوم.⁶⁵ وبذلك، لا يمكن توصيف Jerusalem Link بوصفها مبادرة متعارضة مع الإطار الرسمي الفلسطيني، أو متجاوزة له، بل بوصفها امتداداً نسوياً مؤسسياً يتحرك داخل هوامشها السياسية المعتمدة.

ب. إتاحة المشاركة النسوية: تمكين مؤسسي مرتبط بالشرعية

أتاحت Jerusalem Link مساحة مؤسسية منظمّة لمشاركة النساء الفلسطينيات في حوارات سياسية عابرة للحدود، وصياغة مواقف مشتركة، وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة تتعلق بالقدس، وحقوق الإنسان، وإنهاء الاحتلال. ومن هذه الزاوية، شكّلت المبادرة اختراقاً نسبياً مقارنة بالمسار التفاوضي الرسمي، الذي همّش النساء إلى حدٍ كبير رغم حضور بعض الاستثناءات.

غير أنّ هذا التمكين النسوي كان تمكيناً مؤسسياً وخطابياً أكثر منه انتقالاً إلى سلطة سياسية تفاوضية مباشرة. فالنساء المشاركات، بمن فيهن القيادات القريبات من القرار الرسمي، لم يمتلكن أدوات إلزام سيادي، ولم تُنشأ آليات واضحة لترحيل مخرجات هذا العمل النسوي إلى مسار التفاوض الرسمي (Track I).

⁶⁴ The Jerusalem Link, June 1997, published on:

<https://www.batshalom.org/sharing/>

⁶⁵ The Jerusalem Link - declaration of principles, updated: January 2001, published on:

<https://www.batshalom.org/principles/>

&

The Jerusalem Link - Additional Declaration, 2017, published on:

<https://www.batshalom.org/declaration/>

&

The Jerusalem Link Declaration, August 18, 1999, published on:
<https://miftah.org/Display.cfm?DocId=427&CategoryId=8>



نسوباً، يكشف ذلك عن نمط مألوف في النسوية المؤسسية المرتبطة بالشرعية: إتاحة المشاركة ضمن الإطار السياسي القائم، دون إعادة تشكيل جوهر بنية اتخاذ القرار. وهو ما يعني أنّ المبادرة، رغم "التفويض الرسمي" المتمتعة به، إلا أنها بقيت تعمل في فضاء التأثير غير الملزم.

ت. النسوية العابرة للحدود ضمن مشروع سياسي معتمد

تستند Jerusalem Link إلى مقارنة نسوية عابرة للحدود، تفترض أن الحوار بين نساء الطرفين يمكن أن يساهم في الدفع نحو حل سياسي عادل. إلا أنّ هذه المقاربة، في الحالة الفلسطينية، لم تنشأ في فراغ سياسي، بل ارتبطت بمشروع سياسي معتمد وطنياً ودولياً (حل الدولتين، مرجعية الأمم المتحدة).

وعليه، فإنّ الإشكالية النسوية هنا لا تتعلق بتكافؤ زائف في الخطاب— إذ تعترف المبادرة صراحةً بأنّ الاحتلال غير شرعي وتحمل إسرائيل المسؤولية القانونية والتاريخية عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيرهم من أرضهم كما تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني-66 وهذا واضح من إعلان المبادئ المعلن عنها— ولكن الإشكالية تتعلق بحدود التفكيك البنيوي لاختلال علاقات القوة داخل إطار شراكة تنظيمية ثنائية. فوجود نساء فلسطينيات فاعلات داخل المبادرة لم يكن كافياً بذاته لإعادة تعريف النسوية كأداة لمواجهة الاستعمار بوصفه بنية قائمة، بقدر ما بقيت النسوية هنا جزءاً من مقاربة سياسية إصلاحية تعمل ضمن شروط الصراع القائمة.

ث. القدس في خطاب Jerusalem Link : انسجام سياسي وحدود نسوية

يتبنّى خطاب Jerusalem Link موقفاً واضحاً من القدس باعتبار القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وترفض سياسات الاستيطان والضم والتهويد ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م، وهو موقف ينسجم مع المرجعية السياسية الفلسطينية الرسمية ومع قرارات الشرعية الدولية. ومن هذه الزاوية، لا يمكن اعتبار المبادرة مُفرّغة لقضية القدس من مضمونها السيادي للجانب الفلسطيني.

إلا أنّ التحليل النسوي النقدي يُظهر أن نقل القدس إلى فضاء المبادرات الحوارية الثقافية والسياسية المشتركة قد يُعيد تأطيرها، جزئياً، كقضية تفاهم إنساني-سياسي، لا كقضية صراع تحرّري قائم مع قوة احتلال. فالاشتغال على القدس بوصفها رمزاً جامعاً للتعايش واتخاذها شعاراً للحملة، يحمل في طياته خطراً نسبياً يتمثل في تخفيف مركزية الصراع البنيوي حول السيادة والاستعمار لصالح خطاب التعايش.

وهنا لا ينبع النقد من تعارض مع الموقف السياسي المعلن، بل من حدود المقاربة النسوية حين تُدرج القضايا السيادية في إطار حوار غير ملزم.

ج. الشرعية الوطنية والقبول الشعبي: فجوة قائمة رغم الانسجام السياسي

رغم انسجام Jerusalem Link مع الإطار المرجعي الفلسطيني، إلا أنّها كغيرها من المبادرات من هذا النوع ستواجه تحفّظات شعبية، لا بسبب تعارضها مع المرجعية الفلسطينية الرسمية، بل بسبب طبيعة المسار غير الرسمي ذاته، واختلال موازين القوة، واستمرار الاحتلال والاستيطان على الأرض.

نسوباً، تكشف هذه الفجوة أنّ "الشرعية السياسية" أو التفويض السياسي لا يعني بالضرورة قبولاً شعبياً واسعاً، وأنّ المبادرات النسوية— حتى حين تكون منسجمة مع المشروع السياسي الوطني— تظلّ عرضة للاتهام بالنخبوية ما لم تُبنَ على قاعدة اجتماعية أوسع، أو تُفضّ إلى نتائج ملموسة في موازين القوة.

⁶⁶ The Jerusalem Link - declaration of principles, updated: January 2001, published on: <https://www.batshalom.org/principles/>



ح. Jerusalem Link كنموذج نسوي مؤسسي كاشف للحدود

من منظور نسوي فلسطيني نقدي، تُقرأ Jerusalem Link بوصفها تجربة نسوية مؤسسية مفوَّضة وطنياً من الجانب الرسمي، كشفت في الوقت ذاته حدود النسوية داخل Track II حين تعمل ضمن الإطار السياسي القائم. فهي لم تكن نموذجاً تطبيعياً خارج التفويض الرسمي، ولا نموذجاً تفاوضياً بديلاً، بل حالة وسطى تُظهر كيف يمكن للنسوية أن تُدمج في مشروع سياسي وطني دون أن تُفضي بالضرورة إلى إعادة توزيع جذري للسلطة.

لما سبق، تفتح قراءة Jerusalem Link هذه الصيغة—الباب أمام سؤال أوسع حول مبادرات الحوار النسوي الفلسطيني—الإسرائيلي ضمن Track II: هل مكَّن هذا النمط النساء من الانتقال من المشاركة المؤسسية إلى التأثير السياسي البنيوي؟ أم أعاد إنتاج المشاركة النسوية ضمن سقوف "الشرعية السياسية" دون تفكيك علاقات القوة؟

سيعالج القسم التالي هذا السؤال من خلال تحليل مبادرات نسوية أخرى بوصفها نمطاً متكرراً داخل المسار غير الرسمي، لا كحالات منفصلة.

3. كونفدرالية الأراضي المقدسة (HLC) : تفكيك الحقوق الوطنية وإعادة تأطير الصراع – قراءة نسوية نقدية

تُعَدُّ مبادرة كونفدرالية الأراضي المقدسة إحدى أبرز نماذج المسار غير الرسمي (Track II) المعاصرة التي تُقدِّم بوصفها إطاراً "مُيسِّراً" لحل الدولتين عبر ترتيبات كونفدرالية تقنية، تشمل مجالات الأمن، والإدارة المدنية، والاقتصاد، والحركة، والتراث. 67 غير أن القراءة النسوية الفلسطينية النقدية لهذه المبادرة تكشف أن خطورتها لا تكمن فقط في طابعها غير الرسمي أو غياب التفويض الوطني فقط، بل في المنطق السياسي الذي تنطلق منه، والذي يُعيد تعريف القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني—الإسرائيلي على نحو يُقوِّض الحقوق الوطنية، ويحوِّلها إلى مسائل إدارة وتعايش، بما ينعكس سلباً على موقع النساء الفلسطينيات وأدوارهن السياسية.

في جوهرها، تنطلق المبادرة من افتراض أن الصراع قابل للإدارة عبر مؤسسات مشتركة وآليات تعاون تدريجية بين دولتين، دون اشتراط تفكيك البنية الاستعمارية أو إنهاء واقع الاحتلال بوصفه شرطاً مسبقاً لأي حل سياسي – وإنما باعتبار الكونفدرالية والتعاون الاقتصادي والأمني المشترك بين الدولتين هو النموذج الأمثل لحل الدولتين المبني على (التعايش) وليس (الطلاق) كما ورد نصّاً في المبادرة. 68 ويتربط على هذا المنطق تحييد مسألة السيادة لصالح مقاربة إجرائية تُقدِّم "الاستقرار" و"التنسيق" كبدائل عن العدالة والحقوق. ونسويًا، لا يُعدُّ هذا الحياد مسألة تقنية، بل خياراً سياسياً يُعيد إنتاج اختلال القوة، ويُبقي الفئات الأكثر هشاشة—وفي مقدمتها النساء—ضمن فضاء إدارة الأزمات بدل فضاء التحرر، وبدلاً من الانفكاك عن الاستعمار، عملياً سيؤدي ذلك إلى تعميق سيطرته أكثر.

يتجلَّى هذا الخطر بوضوح في مقاربة المبادرة لقضية القدس. إذ تقرّ المبادرة، فعلياً، ببقاء إسرائيل في القدس عبر تحويل المدينة إلى فضاء تعايش وإدارة مشتركة، تُبحث فيه قضايا الخدمات، والأمن، والتنقل، والإدارة البلدية، دون الانطلاق الصريح من أن القدس عاصمة دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال. 69 وبهذا، تُنزع القدس من موقعها كقضية سيادة وحق وطني غير قابل للتصرف، وتُعاد صياغتها كمسألة

⁶⁷ للإطلاع أكثر حول هذه المبادرة يمكن الرجوع إلى:

The Berlin Initiative, *The Holy Land Confederation as a Facilitator for the Two-State Solution*, 2025.

⁶⁸ Ibid p. 7 – 10.

⁶⁹ Ibid p. 42 – 60.



"عيش مشترك" بين مجتمعين "متجاورين". إنَّ هذا التحويل لا يُسَقِّط فقط الموقف الفلسطيني القانوني والسياسي، بل يُعيد تعريف الصراع ذاته، ويجعل من المدينة—التي تُعدّ إحدى أكثر بؤر الاستعمار الاستيطاني حدّةً—ساحة إدارة مدنية محايدة ظاهرياً.

نسويًا، يترتب على هذا المنطق أثر مزدوج: فمن جهة، تُختزل معاناة النساء الفلسطينيات في القدس—الناجمة عن سياسات الضمّ، والتهمير، وسحب الهويات، والعنف البنيوي—في احتياجات خدمية وأمنية يومية؛ ومن جهة أخرى، يُقصي البُعد السياسي لتجاربهن بوصفهن فاعلات في صراع سيادي، ويُعاد إدراجهن كمستفيدات من ترتيبات إدارية. وبذلك، تُجرّد النساء من موقعهن كحاملات للحق والعدالة، ويُعاد توطين أدوارهن داخل منطلق "إدارة الحياة تحت السيطرة".

ولا يقلّ الخطر وضوحاً في مقارنة المبادرة لقضية اللاجئين. إذ تتعامل HLC مع قضية اللجوء بوصفها قضية إنسانية قابلة للمعالجة عبر حلول إقامية وتنموية في أماكن اللجوء أو عبر ترتيبات فردية للإقامة، دون تحميل دولة الاحتلال مسؤولية القانونية والسياسية عن النكبة والتهمير القسري. 70 وبهذا، تُفصل قضية اللاجئين عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتُنزَع عنها صفتها كقضية سياسية وجماعية، لتُعاد صياغتها كمسألة تحسين ظروف معيشية.

من منظور نسوي فلسطيني، يُعدّ هذا التحوّل بالغ الخطورة، لأنَّ النساء اللاجئات يشكّلن العمود الفقري لاستمرار الحياة والذاكرة والهوية في سياقات اللجوء. وحين تُختزل قضيتهم في بُعد إنساني، تُمحي تجاربهم بوصفها جزءاً من جريمة مستمرة، ويُعاد تحميلهم أعباء التكيف مع واقع مفروض بدل الاعتراف بحقوقهم التاريخية. كما يُعاد إنتاج أدوار جنديرية تقليدية تُثقل كاهل النساء بمسؤوليات الرعاية والصدوم، دون تمكين سياسي أو قانوني.

إضافةً إلى ذلك، تكشف المبادرة عن غياب شبه كامل لآليات تمثيل نسوية ملزمة في هياكلها المقترحة، سواء على مستوى اللجان المشتركة أو الهيئات التنفيذية أو آليات صنع القرار. ولا تتضمن المبادرة أي التزام بتحليل أثر جنديري أو بمعايير مساواة تضمن أن لا تتحوّل الترتيبات الأمنية والاقتصادية إلى أدوات جديدة للضبط الاجتماعي والعنف البنيوي ضد النساء. وفي هذا السياق، لا يُعدّ غياب النساء تفصيلاً إجرائياً، بل نتيجة منطقية لإطار يُقدّم "الإدارة" على "التحرر".

وعليه، فإنَّ خطورة مبادرة كونفدرالية الأراضي المقدّسة لا تكمن في كونها مبادرة غير رسمية فحسب، بل في كونها تُعيد هندسة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على نحو يُسَقِّط القضايا الجوهرية—القدس، واللاجئين، والمسؤولية القانونية—ويحوّلها إلى مسائل تعايش وخدمات. ومن منظور نسوي فلسطيني نقدي، يُفضي هذا الإطار إلى تهميش النساء سياسياً، لا عبر إقصائهن المباشر، بل عبر تفرغ القضايا التي ناضلن حولها من مضمونها الوطني والحقوق.

ومن منظور النسوية ما بعد الاستعمار، يكشف هذا الإطار كيف تُعاد صياغة علاقات الهيمنة الاستعمارية عبر حلول "تقنية/إجرائية" و"تعايشية" تُقدّم بوصفها محايدة، بينما تعمل فعلياً على نزع الطابع الاستعماري عن الصراع، وتحويله إلى مسألة إدارة مشتركة، بما يُقصي النساء الفلسطينيات من موقع الفاعلات في مشروع تحرر وطني، ويُعيد توطين أدوارهن داخل بنية استعمارية مُعاد إنتاجها بلغة الشراكة.

خلاصة القول، لا تُقدّم مبادرة HLC بوصفها مساراً إصلاحياً داخل Track II، ولا كبديل قابل للبناء عليه، بل كنموذج يُحدّر من السلام التقني الذي يُدار فوق الحقوق، ويُعيد إنتاج الاستعمار بلغة التعاون، ويُقصي العدالة النسوية من صلب المشروع السياسي الفلسطيني.

⁷⁰ Ibid p. 40 – 41.



4. قراءة نسوية مقارنة لمبادرات المسار غير الرسمي (Track II) في الحالة الفلسطينية

تشكل كلٌّ من وثيقة جنيف، وJerusalem Link، والنمط المتكرر لمبادرات الحوار النسوي الفلسطيني-الإسرائيلي، ومبادرة كونفدرالية الأراضي المقدسة (HLC) طيفاً متنوعاً من مسارات Track II، تختلف في السياق والزمن والبنية والوظيفة، لكنها تتقاطع في سؤال نسوي مركزي: هل يوسّع Track II المجال السياسي للنساء بوصفهن فاعلات في مشروع تحرر وحقوق؟ أم يعيد احتواء مشاركتهن ضمن أطر غير ملزمة تُعيد إنتاج اختلال القوة؟ وتتيح المقارنة النسوية بينها الانتقال من وصف المبادرات كحالات منفصلة إلى تفكيكها كنماذج متكررة تكشف حدود Track الوجودية في السياق الفلسطيني.

أ. الشرعية والتمثيل: تدجّج في الارتباط بالمرجعية الوطنية لا غياب مطلق

على خلاف التعميم الذي يفترض أنّ Track II يعمل دائماً خارج "الشرعية السياسية الوطنية" وخارج التفويض الرسمي، تكشف المقارنة أن علاقة المبادرات بالمرجعية الفلسطينية الرسمية متفاوتة:

2. وثيقة جنيف: نموذج تفاوضي شبه مكتمل يفتقر إلى التفويض الوطني الشامل، ويُنتج خطاباً تسويماً عالي المخاطر حين يعيد تعريف قضايا سيادية بلغة تفاوضية قابلة للانزلاق نحو شرعنة سردية القوة الاستعمارية.

3. Jerusalem Link: حالة مختلفة نسبياً؛ ففي تجربة نسوية مؤسسية اشتغلت ضمن خطاب سياسي منسجم مع المرجعية الرسمية الفلسطينية ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية (حل الدولتين، القدس، اللاجئون)، وشارك في فضائها أشخاص قريبون من القرار الرسمي وذوو علاقة بالمسار التفاوضي (مدير/الفريق السياسي)، بما يجعلها أقل تعارضاً مع "الشرعية السياسية الوطنية" من نماذج أخرى.

4. النمط الحوارية المتكرر: غالباً بلا تفويض وبلا مساءلة، وأقرب إلى مشاريع "بناء السلام" الممولة التي تُنتج شرعية دولية أكثر من شرعية داخلية.

5. HLC: نموذج يفتقر للتفويض الوطني ويستند إلى إعادة هندسة الصراع عبر ترتيبات "تقنية وإدارية" تقود عملياً إلى تحييد أسئلة السيادة والمساءلة.

نسويًا، تُظهر هذه المقارنة أن الإشكالية ليست في "غياب الشرعية أو التفويض" بوصفه صفة واحدة جامعة، بل في طبيعة التمثيل: فحتى عندما تكون المبادرة متسقة مع الخط الرسمي كما في Jerusalem Link، يبقى السؤال: هل تتحوّل مشاركة النساء إلى سلطة تمثيلية وآلية قرار، أم تبقى مشاركة ضمن فضاء غير ملزم؟

أ. موقع النساء: من الإقصاء في Track I إلى أنماط احتواء مختلفة داخل Track II

تكشف النماذج الأربعة أن Track II لا يُقصي النساء بالطريقة نفسها، بل يُنتج أشكالاً متفاوتة من الاحتواء:

1. في جنيف، قد تُتاح مشاركة نسوية ضمن إطار تفاوضي غير رسمي، لكن الخطر النسوي هنا ليس فقط في التمثيل، بل في إعادة تعريف القضايا الجوهرية عبر "لغة نسوية" تُضعف الحقوق.

2. في Jerusalem Link، يتحقق تمكين مؤسساتي وخطابي أوسع للنساء، لكنه يبقى غالباً خارج أدوات الإلزام السياسي، ما يُنتج مفارقة: تمكين مشروع ومقبول رسمياً/وطنياً دون انتقال مكافئ إلى سلطة تفاوضية.



3. في المبادرات الحوارية المتكررة، تتوسع المشاركة عددياً لكن تُفَرِّغُ سياسياً عبر نقل النقاش من الحقوق والسيادة إلى "التفاهم" و"الاستماع".

4. في HLC، لا يظهر الاحتواء عبر إدماج النساء فحسب، بل عبر تفرغ القضايا التي ناضلت النساء حولها من مضمونها التحرري وتحويلها إلى ملفات إدارة وأمن واقتصاد، بما يهْمُشُ الفعل النسوي سياسياً حتى لو شاركت بعض النساء في النقاشات.

نسويًا، ينتج عن ذلك أن Track II قد يمنح "فرص مشاركة للنساء" لكنه لا يضمن "نقل سلطة"، بل قد يُعيد إنتاج الإقصاء بصيغ ناعمة: إما عبر حصر النساء في فضاء الحوار، أو عبر تفرغ موضوعاتهن من مضمونها.

ب. المرجعية القانونية: بين توظيفٍ مُعلنٍ وتجاوزٍ فعلي

تختلف المبادرات في استدعائها للقانون الدولي، لكن القاسم المشترك هو أن القانون نادراً ما يعمل كقيد ملزم:

1. تميل Jerusalem Link إلى توظيف واضح لخطاب الحقوق وقرارات الأمم المتحدة ضمن رؤية سياسية معلنة (القدس/اللاجئون/حدود 1967).

2. جنيف تستخدم لغة قانونية لكنها قد تنزلق إلى إعادة تسمية السيادة والهوية بلغة تُمكن سردية الهيمنة الاستعمارية، ما يجعل القانون إطاراً تزيينياً أكثر منه ضابطاً حاكماً.

3. المبادرات الحوارية غالباً تُحَيِّدُ القانون بذريعة "تسهيل الحوار"، فتُعيد تعريف السلام كحالة تفاهم إنساني لا كنتاج عدالة وحقوق.

4. HLC تُعيد تأطير الحقوق في ترتيبات إجرائية (حركة/أمن/اقتصاد/إدارة) تُضعف مبدأ المساءلة القانونية، خصوصاً في قضايا القدس واللاجئين.

من منظور نسوي تحرري، هذا خطير لأن القانون الدولي أحد أهم أدوات النساء الفلسطينيات لمساءلة العنف الاستعماري؛ وعندما يُعاد تعريفه كخطاب لا كمرجعية مُلزِمة، تفقد النسوية إحدى أدواتها السياسية المركزية.

ت. إدارة عدم التكافؤ: الاعتراف لا يعني التفكيك

تُفَرِّغُ المبادرات بدرجات متفاوتة بوجود اختلال قوة، لكن الاعتراف لا يتحوّل إلى آليات تفكيك:

1. في HLC ووثيقة جنيف يتم "إدارة" اختلال القوة عبر حلول تقنية/مرحلية/تسويات.

2. في Jerusalem Link يُعْتَرَفُ صراحةً بعدم شرعية الاحتلال وبالحقوق الفلسطينية وفق القانون الدولي، لكن الشراكة المؤسسية العابرة للحدود قد تظل عاجزة بنيوياً عن تحويل هذا الاعتراف إلى أدوات إلزام أو تفكيك عملي لعلاقات السيطرة.

3. في المبادرات الحوارية غالباً تُستبدل مسألة القوة بخطاب التجربة المشتركة، فتظهر "مساواة رمزية" تعمق الفارق البنيوي.

نسويًا، هذا يكشف ميل Track II إلى تحييد سؤال القوة بدل مواجهته؛ الاعتراف باختلال القوة بين الطرفين موجود، لكن تحويله إلى أدوات مساءلة أو تفكيك غير موجود غالباً.

ث. السلام كإطار: من "سلامٍ حقوقي" إلى "سلامٍ إداري"

تُظهِرُ النماذج اختلافاً في تعريف السلام ذاته:



1. Jerusalem Link أقرب إلى سلام سياسي-حقوقي معلن، مرتبط بحقوق وسيادة ضمن حل الدولتين.
2. جنيف يقترَب من "سلام تسوي" قابل لإعادة هندسة الرموز واللغة والحقوق تحت سقف اتفاق.
3. المبادرات الحوارية تنتج "سلاماً تعاشياً" يركز على المصالحة والتفاهم.
4. HLC تنتج "سلاماً إدارياً/تقنياً" قوامه ترتيبات أمنية واقتصادية وإدارية تُقدِّم كبداية عن العدالة والحقوق.

ومن منظور النسوية ما بعد الاستعمار، يصبح التحول نحو "السلام الإداري" أحد أشكال إعادة إنتاج الهيمنة؛ إذ يُستبدل سؤال التحرر بسؤال الإدارة، وتُعاد النساء إلى موقع "التكيف مع الواقع" بدل موقع الفعل السياسي لتغييره.

ج. التطبيع والاحتواء: طيف من المخاطر لا حكم واحد

بدلاً من تعميم خطر التطبيع على كل Track II بالدرجة نفسها، تكشف المقارنة أنه طيف:

1. في المبادرات الحوارية المتكررة، خطر التطبيع أعلى بسبب تحييد القانون وتغييب الاستعمار لصالح "التجربة المشتركة".
2. في HLC، الخطر يأتي من "التعاش التقني" الذي يطبع السيطرة عبر مؤسسات مشتركة تُدار فوق الحقوق.
3. في جنيف، الخطر يتركز في "لغة التسوية" التي تُشرعن سرديّة المحتل وتعيد تسمية المقدسات والحقوق.
4. في Jerusalem Link، الخطر أقل من حيث التعارض مع البرنامج السياسي للمرجعية الوطنية الرسمية، لكنه يبقى قائماً إذا تحوّلت المبادرة إلى "فضاء موازٍ" طويل الأمد لا يترجم إلى تغيير في موازين القوة أو انتقال للنساء نحو القرار.

نسويًا، معيار الحكم هنا ليس "وجود الحوار" بل: هل يُدار الحوار على قاعدة حقوق ومساءلة وتفكيك اختلال القوة مع القوة المستعمرة، أم على قاعدة إدارة الصراع والتعاش معه، وبالتالي التطبيع والتعاش مع واقع الاحتلال وسرديته؟!؟

ح. استخلاص نسوي مقارن: أربع وظائف ل Track II وأربع حدود للنسوية داخله

تسمح المقارنة باستخلاص أن Track II في الحالة الفلسطينية (وفقاً للنماذج التي تمّت دراستها) يقوم بأربع "وظائف" رئيسية، لكلٍ منها حدّ نسوي واضح:

1. وظيفة الاتفاق/النص (جنيف): حدّه النسوي هو خطر إعادة تعريف الحقوق بلغة تسوية تتبنى سرديّة الاستعمار والاحتلال.
2. وظيفة المنصة المؤسسية (Jerusalem Link): حدّه النسوي هو تمكين دون إلزام ونقل سلطة.
3. وظيفة الحوار/الورش (النمط المتكرر): حدّه النسوي هو نزع السياسة وتحويل الصراع إلى "خلاف" متكافئ.
4. وظيفة الإدارة/التقنية (HLC): حدّه النسوي هو تحويل الحقوق إلى ترتيبات تُعيد إنتاج السيطرة وتعقّب الاستعمار.

وبالتالي، لا تُظهر هذه النماذج أن "النساء غائبات" عن Track II، بل أن النسوية تُستوعب داخله بطرق مختلفة: مرةً عبر اللغة، مرةً عبر المؤسسة، مرةً عبر الحوار، ومرةً عبر التقنية— وكلها قد تُنتج مشاركة دون تحرر إن لم ترتبط بمرجعية وطنية وقانونية وآليات إلزام وتفكيك قوة.

خ. خلاصة نسوية نهائية حول المسار غير الرسمي – (Track II)



تُظهِر القراءة النسوية المقارنة أن Track II في الحالة الفلسطينية لم يعمل، في مجمله، كمسار تصحيحي لفرض إدماج النساء في القرار التفاوضي، بل كمساحة موازية لإدارة الصراع أو إعادة تأطيره، وإن بدرجات متفاوتة من القرب أو البعد عن المرجعية الوطنية الرسمية. وعليه، تؤكد الدراسة أن السؤال الحاسم ليس "هل شاركت النساء في Track II؟" بل: كيف شكّلت مشاركتهن؟ وما الذي انتقل من المشاركة إلى السلطة؟ وما الذي جرى تفرّغه من الحقوق إلى الإدارة؟

وتخلص الدراسة إلى أنّ أي انخراط نسوي في Track II لا يحقق قيمة سياسية تحررية ما لم يترافق مع:

1. ربط المسارات غير الرسمية بأطر وطنية واضحة وآليات مساءلة.
2. مرجعية قانونية ملزمة تجعل الحقوق غير قابلة للمقايضة التقنية أو اللغوية.
3. آليات انتقال من Track II إلى Track I تُترجم المشاركة إلى سلطة.
4. تحليل أثر جنسدي ملزم للترتيبات الأمنية والاقتصادية والإدارية.
5. اشتراط تفكيك اختلال القوة مع سلطة الاحتلال لا "إدارته" عبر التعايش والتطبيع مع واقع الاحتلال والاستعمار.

المحور الخامس: مسار المناصرة الدولية كفضاء تفاوضي غير مباشر

قراءة نسوية لدور النساء الفلسطينيات في بناء القوة السياسية والتحالفات الدولية

مدخل: من التفاوض المباشر إلى التفاوض عبر الفضاء الدولي

في مقابل المسارات التفاوضية الرسمية وغير الرسمية التي ظلّت محكومة بقيود الشرعية، واختلالات القوة، وإقصاء النساء عن مواقع القرار، برز مسار ثالث تقوده النساء الفلسطينيات بفاعلية متزايدة، يتمثل في مسار المناصرة الدولية. لا يُعدّ هذا المسار بديلاً تقنياً للتفاوض السياسي، لكنه يشكّل فضاءً تفاوضياً غير مباشر يعمل على إعادة تشكيل البيئة الدولية التي تُدار ضمنها المفاوضات، ويؤثر—تراكمياً على المدى البعيد—في مواقف الدول، والمؤسسات الدولية، والرأي العام العالمي.

من منظور نسوي، يكتسب هذا المسار أهمية خاصة لأنه يوفّر للنساء فضاءً شرعياً، مفتوحاً، وغير مقيّد بالهيكل الذكورية التقليدية للتفاوض، ويتيح لهن لعب دور فاعل في صياغة الخطاب السياسي الفلسطيني عالمياً.

أولاً: ماهية مسار المناصرة الدولية وحدوده المفاهيمية

تشير المناصرة الدولية إلى جملة من الأنشطة المنظمة التي تستهدف التأثير على السياسات العامة، والخطابات الرسمية، والأطر القانونية الدولية، من خلال أدوات تشمل الخطاب الحقوقي والقانوني، والعمل مع البرلمانات والأحزاب السياسية، والتأثير على الرأي العام ووسائل الإعلام، وبناء تحالفات مع حركات اجتماعية ونسوية وحقوقية عابرة للحدود، وتفعيل آليات القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف.⁷¹



وعلى خلاف مسارات التفاوض التقليدية، لا تقوم المناصرة الدولية على منطق "التنازل المتبادل كأساس للتفاوض"، بل على منطق تراكم نقاط القوة الرمزية والقانونية والأخلاقية، وهو منطق أثبت تاريخياً فعاليته في قضايا التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار.⁷²

سنسلط الضوء ابتداءً على مجموعة نماذج من الجهود النسوية في هذا المجال؛ لننتقل بعدها للتعقيب عليها من المنظور النسوي والتفاوضي.

ثانياً: تجارب نسوية فلسطينية في مسار المناصرة الدولية

لم يظل مسار المناصرة الدولية حيزاً نظرياً أو فردياً في التجربة الفلسطينية، بل تبلور عملياً من خلال جهود مؤسسية منظمة قادتها منظمات نسوية فلسطينية، ومنظمات مجتمعية تقودها نساء، استطاعت تحويل الخطاب الحقوقي إلى أدوات ضغط سياسي دولي، وبناء تحالفات عابرة للحدود عززت مكانة القضية الفلسطينية في الفضاء الدولي.

1. الائتلاف الأهلي لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325: تدويل الصوت النسوي الفلسطيني

شكّل الائتلاف الأهلي لتطبيق القرار 1325 نموذجاً مركزياً للمناصرة النسوية المؤسسية، حيث عمل على توطين أجندة "المرأة والسلام والأمن" في السياق الفلسطيني، ليس بوصفها إطاراً تقنياً أممياً، بل كأداة مساءلة سياسية للاحتلال وسياساته.⁷³

من خلال التقارير الدورية، والبيانات الموازية – بيانات الظل- (Shadow Reports)، والمشاركة في المحافل الدولية،⁷⁴ نجح الائتلاف في إعادة تعريف الأمن من منظور إنساني-نسوي فلسطيني، وإبراز الأثر الجندري للاحتلال والحروب، وربط القرار 1325 بالسياق الاستعماري بدل اختزاله في مشاركة شكلية للنساء.

نسويًا، تمثّل هذه التجربة مثلاً على تحويل الأدوات الأممية إلى رافعة سياسية تخدم مشروع التحرر الوطني، لا إلى إطار إداري منزوع من البعد السياسي.

2. مؤسسة مفتاح: المناصرة الحقوقية متعددة المستويات وبناء التحالفات

تُعدّ تجربة "المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح" من أبرز نماذج المناصرة الدولية النسوية-الحقوقية في فلسطين، لا سيّما في ضوء قيادتها لتحالف حقوقي يضم 12 مؤسسة حقوقية فلسطينية. وقد عملت المؤسسة على مسار متكامل يجمع بين توثيق انتهاكات الاحتلال، خصوصاً تلك الواقعة على النساء الفلسطينيات، وإعداد تقارير حقوقية معمّقة، وإنتاج مواد إعلامية وسياساتية موجّهة للرأي العام الدولي، والمشاركة الفاعلة في جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إضافةً إلى حضورها في مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة.⁷⁵

تكمن أهمية هذه التجربة في قدرتها على تحويل المعاناة النسوية الفلسطينية إلى ملف قانوني وسياسي دولي، يُستخدَم في مساءلة الاحتلال، ويُسهِم في تغيير الخطاب الدولي من خطاب "نزاع بين طرفين" إلى خطاب "انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان من قبل قوة الاحتلال". ومن منظور تفاوضي، يُعدّ هذا التراكم الحقوقي ورقة قوة استراتيجية ترفع كلفة أي تسوية تتجاهل الحقوق.

⁷² من الأمثلة البارزة على ذلك تجربة إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

⁷³ المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح، الخطة التنفيذية للائتلاف النسوي الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، 2025 - 2026.

⁷⁴ المرجع السابق.

⁷⁵ مقابلة أجراها الباحث مع د. تحرير الأعرج - مديرة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح.



3. الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (PYALARA) : من المناصرة إلى بناء حركة دولية ضاغطة

في سياق حرب الإبادة الجماعية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، برزت تجربة الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (PYALARA) بوصفها نموذجاً متقدماً للمناصرة الدولية ذات الطابع التحالفي. ففي سبتمبر 2024، قادت السيدة هانيا البيطار، بصفتها مديرة الهيئة، مبادرة لتأسيس تحالف دولي بالشراكة مع شخصيات من صنّاع السلام والنشطاء في العالم، حمل اسم "التحالف الدولي من أجل السلام والعدالة في فلسطين"⁷⁶.

ويضمّ هذا التحالف شبكات واتصالات ومؤسسات حقوقية في أمريكا اللاتينية، وأوروبا، وأستراليا، وفلسطين. وهدّفت إلى إيجاد حراك شعبي مدني دولي ضاغط لوقف حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإيصال الرواية والسردية الفلسطينية إلى العالم، وتحويل أعضاء التحالف إلى "سفراء غير رسميين لفلسطين" في بلدانهم، والتأثير المباشر على الرأي العام وصنّاع القرار، ودفع الحكومات إلى مراجعة سياساتها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

نسوباً، تمثّل هذه التجربة انتقالاً نوعياً من المناصرة التقليدية إلى تجربة بناء شبكات ضغط عالمية تقودها نساء، وتشتبك مباشرة مع السياسة الخارجية للدول، وهو ما يمنحها وزناً استراتيجياً يتجاوز بكثير حدود الرمزية أو التضامن الأخلاقي.

ثالثاً: دلالات هذه التجارب في سياق القوة التفاوضية الفلسطينية

تكشف هذه التجارب مجتمعةً أنّ النساء الفلسطينيات لم يكتفين بتعويض غيابهن عن طاوولات التفاوض، بل أسّسن مسارٍ موازٍ أعاد تعريف مفهوم التأثير السياسي. فالمناصرة الدولية، حين تُدار بشكل مؤسسي وتحالفي، تُنتج رأياً عاماً عالمياً أكثر وعياً بطبيعة الصراع، وبيئة سياسية دولية لا تتعاضد أو تتساهل مع انتهاكات الاحتلال، وشبكات ضغط قادرة على التأثير في قرارات التصويت والتمويل والتحالفات.

ومن ثمّ، فإنّ هذه الجهود لا يمكن فصلها عن المسار التفاوضي الفلسطيني، بل يجب اعتبارها رافعة تفاوضية بعيدة المدى تُعزّز موقع المفاوض الفلسطيني، وتُجدّد من اختلالات القوة البنيوية على الطاولة.

حيث تُثبّت هذه التجارب أنّ المسار الذي تقوده النساء الفلسطينيات في المناصرة الدولية ليس مساراً منفصلاً أو ثانوياً، بل أحد أعمدة القوة السياسية الفلسطينية المعاصرة. وهو مسار يستدعي الاعتراف به مؤسسياً، ودمجه استراتيجياً في أي رؤية مستقبلية للعمل السياسي والتفاوضي الفلسطيني.

حيث شكّلت المناصرة الدولية أحد أهم المجالات التي استطاعت النساء الفلسطينيات اختراقها بعمق، مستفيدات من قدرتهن على الربط بين القضية الفلسطينية وأطر حقوق الإنسان العالمية، وخبرتهن في توثيق الانتهاكات وآثارها الجندرية، وموقعهن كصوت أخلاقي وسياسي يصعب تحييده أو شيطنته بسهولة في الفضاء الدولي.

نسوباً، لا تُقرأ هذه المشاركة بوصفها "بديلاً اضطرارياً" عن التفاوض، بل بوصفها إعادة تعريف لمفهوم القوة السياسية، حيث لا تُخزّل القوة في الجلوس على طاولة مفاوضات، بل في القدرة على تغيير شروط الطاولة نفسها.

وبخلاف Track II، لا يحيط بمسار المناصرة الدولية إشكال التطبيع أو التكافؤ الزائف، لأنه لا يقوم على حوار سياسي مع الطرف المحتل، ولا يفترض مساواة بين الضحية والجاني، ولا يتجاوز المرجعية القانونية الدولية. بل على العكس من ذلك، يستند هذا المسار صراحةً إلى القانون

⁷⁶ مقابلة أجراها الباحث مع أ. هانيا البيطار – مؤسس ومدير عام الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب - بيلارا.



الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومنظومة حقوق الإنسان، وخطاب مناهضة الاستعمار والعنصرية، ومبدأ المساواة وعدم الإفلات من العقاب.⁷⁷

ومن منظور نسوي، يمنح هذا الوضع الأخلاقي النساء الفلسطينيات موقعاً تفاوضياً متقدماً، بوصفهن حاملات لخطاب عدالة لا خطاب تسوية.

كما تُعدّ القدرة على بناء التحالفات الدولية أحد أهم إنجازات مسار المناصرة النسوية الفلسطينية. فالتحالفات مع الحركات النسوية العالمية، ومنظمات حقوق الإنسان، وحركات مناهضة الاستعمار والعنصرية، والنقابات والبرلمانيين والأكاديميين، لا تُوفّر فقط تضامناً رمزياً، بل تُنتج شبكات ضغط سياسية حقيقية تؤثر على سياسات المساعدات، ومواقف التصويت في المحافل الدولية، والخطاب الرسمي للدول.

نسويًا، يُعدّ هذا التراكم التحالفي شكلاً من أشكال القوة التفاوضية غير المباشرة، التي تعزّز أوراق قوة المفاوض الفلسطيني حتى إن لم تكن جزءاً من طاولة التفاوض ذاتها.

مع أهمية الإشارة إلى أنّ مسار المناصرة الدولية لا يعمل بمنطق النتائج الفورية، بل بمنطق التأثير التراكمي طويل الأمد. وقد أثبتت التجربة أنّ الخطاب النسوي الحقوقي حول فلسطين أسهم في إدخال مفاهيم مثل الفصل العنصري، والاستعمار الاستيطاني، والإبادة الجماعية إلى الخطاب السياسي السائد، وتوسيع هامش النقد داخل البرلمانات والأحزاب، وإعادة مساءلة التحالفات مع دولة الاحتلال.

من منظور استراتيجي، يُعدّ هذا التأثير رافعة أساسية لأي مسار تفاوضي مستقبلي، لأنّه يُحدّد من قدرة الطرف الأقوى على فرض شروطه دون كلفة سياسية.

لما سبق، تخلص القراءة النسوية إلى أنّ نجاح النساء الفلسطينيات في بناء تحالفات دولية فاعلة لا يُعدّ إنجازاً موازياً للتفاوض، بل رصيماً تفاوضياً بحد ذاته. فالمفاوض الذي يدخل أي مسار تفاوضي وهو مدعوم ببيئة دولية متحوّلة، ورأي عام متعاطف، وشبكات ضغط نشطة، يمتلك هامشاً أوسع للمناورة ورفض الإملاءات.

وبذلك، يشكّل هذا المسار نموذجاً لنسوية سياسية تحريرية لا تفاوض على الحقوق، بل تُراكم القوة دفاعاً عنها، وتُعيد تعريف معنى التأثير في السياق الفلسطيني. وعليه، لا ينبغي التعامل مع المناصرة الدولية كمسار "خارجي" منفصل، بل كأحد أعمدة القوة السياسية الفلسطينية، التي تُعيد التوازن—ولو جزئياً—في مواجهة اختلالات القوة البنيوية على طاولة التفاوض.

⁷⁷ بالحد الأدنى، هناك عشرات المؤسسات النسوية والحقوقية الفلسطينية التي تعمل في مجال المناصرة الدولية، والتي استطاعت توثيق انتهاكات الاحتلال وعرضها على المستوى الدولي، وتشبيك العلاقات مع جهات عديدة في العالم رسمية وغير رسمية- بهدف دعم فلسطين على أسس العدالة والقانون الدولي وحقوق الإنسان.



الخاتمة

العدالة النسوية وإعادة تعريف المشاركة السياسية والتفاوضية في السياق الفلسطيني

أولاً: خلاصة شمولية للمسارات الثلاثة

تناولت هذه الدراسة ثلاثة مسارات رئيسية شكّلت، كلٌّ بطريقته، بنية العمل السياسي الفلسطيني في سياق الصراع الممتد مع الاحتلال، وهي: المسار التفاوضي الرسمي (Track I)، والمسار التفاوضي غير الرسمي (Track II)، ومسار المناصرة الدولية. وقد أظهرت القراءة النسوية المقارنة أنّ موقع النساء الفلسطينيات داخل هذه المسارات لم يكن نتاج اختيار سياسي واعٍ بقدر ما كان انعكاساً لبنية قوة ذكورية-نخبوية تحكم تعريف "السياسة" و"التفاوض" ذاتهما، وتعيد إنتاج علاقات السلطة داخل النظام السياسي الفلسطيني.

في المسار التفاوضي الرسمي، كُرس الإقصاء النسوي بصورة بنيوية، حيث حُصرت النساء — في معظم الجولات التفاوضية — في أدوار استشارية أو رمزية، بينما احتكرت مواقع القرار من قبل نخب سياسية ذكورية، غالباً دون الاستناد إلى معايير واضحة للكفاءة أو التخصص. وقد تراكمت هذه البنية مع اعتماد السرية، والأمننة، واختزال مفهوم "المفاوض" في أشخاص بعينهم، ما أدى إلى تضيق دائرة المشاركة، وإقصاء النساء والكفاءات المتخصصة، وفصل المعرفة عن القرار التفاوضي.

أما في المسار التفاوضي غير الرسمي، فقد اتسّع هامش مشاركة النساء نسبياً، غير أنّ هذا الاتساع جاء في سياق افتقار هذا المسار إلى الشرعية والالتزام السياسي، وأنتج في كثيرٍ من الأحيان احتواءً للفعل النسوي بدل تمكينه، كما فتح المجال أمام مخاطر التطبيع، والتكافؤ الزائف، وتفريغ القضايا الجوهرية من مضمونها الحقوقي والقانوني. وبذلك، لم يُشكّل Track II بديلاً تحررياً عن المسار الرسمي، بقدر ما عكس في جوهره أحد مخرجات الإقصاء البنيوي للنساء عن Track I.

في المقابل، كشفت الدراسة أنّ مسار المناصرة الدولية شكّل الفضاء الأكثر اتساقاً مع العدالة النسوية الفلسطينية، سواء من حيث وضوح المرجعية القانونية الدولية، أو القدرة على بناء تحالفات ضغط مؤثرة، أو إعادة تعريف القوة السياسية خارج منطلق طاولات التفاوض التقليدية. وفي هذا المسار، لم تكن النساء فاعلات هامشيات، بل قائدات ومؤسّسات لشبكات ضغط دولية، ساهمت في إعادة صياغة الخطاب العالمي حول فلسطين، وراكمت أوراق قوة سياسية وأخلاقية ومعنوية يمكن توظيفها في أي مسار تفاوضي مستقبلي.

ثانياً: من إقصاء النساء إلى مساءلة البنية التفاوضية

تُظهر الخلاصات المتقاطعة للمسارات الثلاثة أنّ الإقصاء النسوي في التجربة الفلسطينية لا يمكن فهمه بوصفه خلافاً تمثيلاً أو نتيجة غياب الإرادة لدى النساء، بل بوصفه نتاجاً لبنية تفاوضية مغلقة أعادت تعريف التفاوض والسيادة والأمن باعتبارها مجالات نخبوية ذكورية، وأقصت النساء بوصفهن فاعلات سياسيات ومعرفيات في آنٍ واحد.

وقد بيّن التحليل أنّ هذه البنية التفاوضية قامت على تقاطع أربعة عناصر بنيوية: السرية، واختزال مفهوم المفاوض، واحتكار القرار، وغياب التخصص المهني المتعدد. ولم يودّ هذا التقاطع إلى إقصاء النساء فحسب، بل أسهم أيضاً في إضعاف جودة العملية التفاوضية ذاتها، وإفقارها معرفياً، وفصلها عن مقاربات العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، التي تُعدّ النساء فاعلات مركزيات في إنتاجها.

ثالثاً: إعادة تعريف التفاوض من منظور نسوي تحرري



وعليه، تخلص الدراسة إلى أنّ أيّ أفق مستقبلي لمسار تفاوضي فلسطيني عادل ومستدام لا يمكن أن يتحقق من خلال سياسات "إدماج النساء" أو توسيع التمثيل العددي فحسب، بل يتطلب إعادة تعريف التفاوض ذاته، بوصفه عملية سياسية جماعية مؤسسية، متعددة التخصصات، خاضعة للمساءلة الوطنية، ومرتكزة إلى الشرعية القانونية الدولية.

كما يقتضي ذلك إعادة تعريف من هو "المفاوض"، باعتباره جزءاً من فريق تفاوضي متكامل، يُختار على أساس الكفاءة والتخصص والخبرة، لا القرب من مركز القرار أو الانتماء السياسي. وفي هذا السياق، تصبح مشاركة النساء شرطاً بنوياً لإصلاح العملية التفاوضية، لا مطلباً حقوقياً منفصلاً عنها.

إنّ مشاركة النساء في المفاوضات ليست مسألة تمثيل رمزي أو استجابة لمعايير دولية، بل شرط جوهري لإنتاج سلام قائم على العدالة، والشرعية، والأمن الإنساني، ومنسجم مع مشروع التحرر الوطني الفلسطيني. ومن دون تفكيك البنية التفاوضية الذكورية، وكسر ثقافة السريّة واحتكار القرار، ستظل أي عملية تفاوضية عرضة لإعادة إنتاج الإقصاء، سواء للنساء، أو للمعرفة، أو للمجتمع الفلسطيني ككل.

وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في نقل النقاش من سؤال "أين النساء في المفاوضات؟" إلى سؤال أكثر جذرية: كيف صُمّمت المفاوضات الفلسطينية، ولصالح من، وبأي معايير للشرعية والمعرفة؟، باعتبار هذا التحول مدخلاً أساسياً لإعادة بناء مسارات سياسية أكثر شمولاً وعدالة، لا تنفصل عن العدالة النسوية ولا عن مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.

النتائج الرئيسية للدراسة

تخلص هذه الدراسة، من خلال تحليل نسوي معمّق لمسارات التفاوض الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، إلى مجموعة من النتائج المركزية، أبرزها:

1. أنّ تغييب النساء عن المسار التفاوضي الرسمي ليس مسألة تمثيل عددي أو إغفال عَرَضي، بل هو انعكاس مباشر لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني القائم، ولتعريف ضيق وذكوري للسياسة والتفاوض، يربط الشرعية التفاوضية بالمواقع السيادية التقليدية والنخب الحزبية.
2. أنّ تغييب النساء عن طاولة التفاوض الرسمي يُشكّل ظلماً مزدوجاً؛ ظلماً للنساء بوصفهن فاعلات سياسيات، وظلماً للمجتمع والقضية الفلسطينية ذاتها، التي تخسر—بشكل منهجي—طاقات وخبرات نسوية عالية الكفاءة في ملفات سيادية مصيرية، في مقدمتها القدس، واللجوء، والحدود، والمياه، والأمن.
3. أنّ استمرارية تغييب النساء عن المسار التفاوضي الرسمي على مدار أكثر من ثلاثة عقود من مسار التسوية السياسية لا يمكن تفسيرها كسقطه ظرفية أو خلل عابر، بل بوصفها نمطاً بنوياً من التهميش السياسي الممنهج، يعكس اختلالات عميقة في بنية صنع القرار الفلسطيني، وفي توزيع السلطة داخل المؤسسات السياسية.
4. أنّ إدماج النساء في المسار غير الرسمي (Track II) لم يُشكّل بديلاً تصحيحياً للمسار الرسمي، بل كشف حدود هذا المسار حين ينفصل عن الشرعية الوطنية والمرجعية القانونية الدولية، وحين تتحوّل المشاركة النسوية فيه إلى احتواء ناعم لا يُترجم إلى نفوذ سياسي أو قدرة على التأثير في القرار السيادي.
5. أنّ العدالة النسوية في مسارات التفاوض لا تتحقق عبر "إشراك النساء" شكلياً، بل تتطلب إعادة توزيع فعلية للسلطة التفاوضية ذاتها، وإعادة تعريف من يملك حق القرار، ومن يُعتبر فاعلاً سياسياً شرعياً في هذا المضمار.



6. أن نجاح النساء الفلسطينيات في فضاء المناصرة الدولية يُشكّل دليلاً قاطعاً على أنّ الإقصاء عن طاولة التفاوض الرسمي ليس ناتجاً عن عجز نسوي، بل عن قصور بنيوي في النظام السياسي الفلسطيني، وأنّ هذا الفضاء بات يشكّل مصدر قوة سياسية تراكمية تُعيد تشكيل البيئة الدولية التي تُدار ضمنها المفاوضات.

دروس معمّقة مستفادة من التجارب التفاوضية من منظور العدالة النسوية

انطلاقاً من التجارب التفاوضية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، تكشف هذه الدراسة جملة من الدروس النسوية الجوهرية، أبرزها:

1. أنّ التفاوض دون عدالة لا يُنتج سلاماً مستداماً، بل يُعيد إنتاج علاقات القوة في صيغ جديدة تُدار بلغة توافقية.
2. أنّ تغييب النساء عن مواقع القرار ليس خللاً عَرَضياً، بل جزء من منطق حكم يُعيد تعريف السياسة والتفاوض بوصفهما مجالين حصريين للنخب الذكورية.
3. أنّ تغييب النساء لا يُضعف العدالة الجندرية فحسب، بل يُقوّض الموقف التفاوضي الفلسطيني عبر استبعاد خبرات قانونية وتفاوضية نوعية.
4. أنّ المسارات غير الرسمية، حين لا تُضبط بمعايير وطنية وقانونية ملزمة، قد تتحول من أدوات مساندة إلى آليات احتواء تُفوّض الحقوق وتُفَرِّغ المشاركة النسوية من مضمونها السياسي.
5. أنّ إدماج النساء في مسارات غير ملزمة لا يشكّل بحد ذاته تقدماً نسوياً، إذا لم يُترجم إلى إعادة توزيع فعلية للسلطة.
6. أنّ القوة التفاوضية لا تُحتزل في الجلوس على الطاولة، بل في القدرة على إعادة تعريف شروطها، وهو ما نجحت النساء الفلسطينيات في تحقيقه عبر مسارات المناصرة الدولية.
7. أنّ النسوية الفلسطينية الأكثر تأثيراً هي النسوية المرتبطة بالحرر الوطني، والعدالة، والمساءلة، لا النسوية المنزوعة السياسة أو المفصولة عن السياق الاستعماري.

توصيات سياساتية استراتجية للدراسة

استناداً إلى النتائج التحليلية التي توصلت إليها الدراسة، وإلى القراءة النسوية النقدية لمسارات التفاوض الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، تقترح الدراسة حزمة متكاملة من التوصيات السياساتية الاستراتيجية، الهادفة إلى معالجة الإقصاء الجندري البنيوي، وتعزيز العدالة النسوية، وتقوية الموقف التفاوضي الفلسطيني على المدى القريب والبعيد، من خلال إعادة تعريف بنية التفاوض ذاتها، ومعايير المشاركة فيها، وآليات صناعة القرار المرتبطة بها.

أولاً: توصيات موجّهة إلى دولة فلسطين والقيادة السياسية

1. إعادة تعريف مفهوم "المفاوض" داخل النظام السياسي الفلسطيني، بحيث لا يقتصر على القيادات السياسية أو الحزبية، بل يشمل الخبراء والخبيرات في الملفات التفاوضية المختلفة للعمل تحت المظلة الرسمية، بشكل يُفهم التفاوض بوصفه عملية مؤسسية جماعية متعددة التخصصات، لا مهمة سياسية فردية أو امتيازاً حزبياً، وبما يفتح المجال أمام النساء لتولي أدوار تفاوضية رسمية قائمة على الكفاءة والمعرفة التخصصية (في مجالات مثل حلّ النزاعات، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والسياسات العامة، والاقتصاد السياسي، والجغرافيا)، لا على الموقع السياسي فقط.



2. إقرار سياسة وطنية ملزمة لإدماج النساء في مواقع القرار التفاوضي، لا على أساس التمثيل العددي فحسب، بل على أساس إعادة توزيع فعلي للسلطة داخل فرق التفاوض، وربط التمثيل النسوي بمعايير التخصص والخبرة، بما يمنع اختزال المشاركة النسوية في أدوار رمزية أو شكلية.
3. الانتقال من منطق "الاستشارة النسوية" إلى منطق الشراكة التفاوضية الكاملة، لا سيما في الملفات السيادية الحساسة مثل القدس، واللجئين، والحدود، والمياه، والأمن. بما يضمن إشراك النساء المتخصصات في صياغة المواقف التفاوضية واتخاذ القرار، لا الاكتفاء بإشراكهن في مراحل لاحقة أو هامشية.
4. دمج الخبرات النسوية العاملة في وحدات الدعم الفني والتفاوضي، وعلى رأسها وحدة دعم المفاوضات، ضمن فرق التفاوض الرسمية نفسها، وعدم حصر دورهن في الأطر الاستشارية، خاصةً في ضوء امتلاكهن معرفة تراكمية عميقة بالملفات القانونية والسياساتية والتفاوضية، وبما يحدّ من الفصل الجندري بين إنتاج المعرفة واحتكار القرار.
5. الاعتراف المؤسسي بمسار المناصرة الدولية بوصفه رافعة تفاوضية استراتيجية، والعمل على ربطه بصورة منهجية بالعمل السياسي الرسمي، بما يعزز القدرة الفلسطينية على التأثير في البيئة الدولية التي تُدار ضمنها المفاوضات.
6. تعزيز الدور السياسي للأحزاب في تمكين النساء، من خلال إصلاح أنظمتها الداخلية، واعتماد كوتا ملزمة داخل الهيئات القيادية، وربط الترتي التنظيمي بالتأهيل السياسي والتخصص، بما يجعل الأحزاب بوابة حقيقية — لا معيقة — لوصول النساء إلى مراكز القرار الوطني.
7. كسر ثقافة السرية واحتكار القرار التفاوضي عبر تطوير آليات تواصل ومكاشفة مع الشعب، وتوسيع دائرة النقاش الوطني حول الخيارات السياسية، بما يعزّز المساءلة، ويتيح الاستفادة من الخبرات الوطنية، ويحدّ من إعادة إنتاج الإقصاء الجندري والمعرفي.
8. توفير إرادة سياسية حقيقية لإنفاذ القوانين، إذ تؤكد الدراسة أن الإطار القانوني الفلسطيني، من حيث النصوص، متقدّم نسبياً فيما يتعلق بحقوق النساء، غير أن غياب الإرادة السياسية شكّل العائق الأساسي أمام التطبيق. وعليه، فإنّ أي إصلاح حقيقي لمسار التفاوض ومشاركة النساء يظل مرهوناً بوجود إرادة سياسية تضع المساواة، والتخصص، والمساءلة في صلب عملية صنع القرار.
9. اعتماد سياسة وطنية ملزمة لضبط اللغة والمصطلحات التفاوضية في جميع المسارات التفاوضية الرسمية وغير الرسمية، وإخضاع أي وثيقة أو مبادرة تفاوضية — خاصة غير الرسمية — لمراجعة وطنية وقانونية مسبقة، تضمن عدم تبني لغة المستعمر أو إعادة إنتاج روايته وسرديته بما يضمن الالتزام بالثوابت الوطنية الفلسطينية، ورفض استخدام أي مصطلحات توراثية أو إسرائيلية تُشعرن أسرلة وتهويد القدس ومقدساتها.
10. إشراك خبراء وخبراء، بمن فيهم باحثات نسويات متخصصات، في مراجعة وصياغة الخطاب التفاوضي، بوصف اللغة جزءاً من معركة الشرعية والمعرفة، لا أداة تقنية محايدة، وبما يعزّز اتساق الخطاب السياسي مع المرجعية القانونية والحقوقية الفلسطينية.

ثانياً: توصيات موجّهة إلى المجتمع المدني الفلسطيني

1. تعزيز الرقابة المجتمعية على المسارات التفاوضية الرسمية وغير الرسمية، وكشف أنماط الإقصاء الجندري والمعرفي، وربط قضايا التفاوض بالمساءلة العامة والشفافية.



2. بناء تحالفات مدنية واسعة داعمة لمشاركة النساء المتخصصات في مواقع القرار السياسي، تتجاوز الخطاب الحقوقي العام، وتسعى إلى التأثير المباشر في آليات ومعايير اختيار أعضاء الوفود واللجان التفاوضية.
3. أي انخراط فلسطيني مستقبلي في مسارات تفاوضية غير رسمية يجب أن يكون مُقَيِّداً بضوابط وطنية واضحة، تشمل الالتزام بالثوابت الوطنية، والمرجعيات القانونية الدولية، ورفض أي لغة أو مقاربات تُنتج سلاماً شكلياً منزوع العدالة، أو تُعيد إنتاج مشاركة نسوية رمزية لا تمسّ جوهر علاقات القوة.
4. تطوير أدوات ضغط داخلية منمّمة تطالب بالإفصاح عن معايير اختيار أعضاء الوفود التفاوضية، وربط هذه المعايير بالكفاءة والتخصص والمساءلة الوطنية، لا بالانتماء السياسي أو الحزبي.

ثالثاً: توصيات موجّهة إلى المنظمات النسوية الفلسطينية

1. الانتقال من منطق الكوتا العددية إلى منطق القيمة المضافة النوعية، وذلك عبر ربط التمثيل النسوي بمعايير الجدارة والخبرة، وعدم الاكتفاء بالتمثيل الرمزي، بما يعزّز شرعية المشاركة النسوية ويمنع توظيف الكوتا كأداة شكلية أو إقصائية. وهذا يؤدي إلى الانتقال من المطالبة بالتمثيل العددي إلى المطالبة بالسلطة السياسية الفعلية داخل مواقع صنع القرار، وربط الخطاب النسوي بمسألة توزيع القوة، لا بمجرد الحضور.
2. الاستثمار المهني في بناء كفاءات نسوية متخصصة في مجالات التفاوض وحل النزاعات، والقانون الدولي، والسياسات العامة، من خلال برامج تدريبية تنفذها المؤسسات الوطنية، أو برامج أكاديمية جامعية مستدامة، بما يعزّز جاهزية النساء لتولّي أدوار تفاوضية سيادية، وعدم رهن المشاركة بمبادرات فردية أو استثنائية.
3. الحفاظ على استقلالية الخطاب النسوي عن مسارات التطبيع، وربطه صراحةً بالشرعية الوطنية الفلسطينية، وبالمرجعيات القانونية الدولية، وبمشروع التحرر الوطني.
4. توسيع العمل التحالفي الدولي بوصفه أداة ضغط سياسية استراتيجية، لا مجرد فضاء تضامن أو تمثيل رمزي، وبما يُسهم في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية لصالح الحقوق الفلسطينية.

رابعاً: توصيات موجّهة إلى المجتمع الدولي

1. دعم مشاركة النساء الفلسطينيات في المسارات التفاوضية بوصفها حقاً سياسياً أصيلاً، مرتبطاً بالكفاءة والتخصص، لا بنداً شكلياً ضمن برامج "النوع الاجتماعي" أو التمكين الرمزي.
2. تشجيع المجتمع الدولي على مواءمة دعمه للمسارات التفاوضية مع مبادئ العدالة الجندرية والشرعية الدولية، وبما يضمن عدم الإسهام — ولو بصورة غير مباشرة — في دعم مسارات غير رسمية لا تلتزم بالقانون الدولي، أو تُقوّض الحقوق الوطنية الفلسطينية، أو تُنتج تكافؤاً زائفاً بين الطرفين، أو تروّج للتعايش مع واقع الاحتلال.
3. الاعتراف بدور جهود المناصرة النسوية الفلسطينية كشريك سياسي فاعل، لا كمجرد فاعل إنساني أو حقوقي، وإدماج هذا الدور في النقاشات الدولية المتعلقة بالسلام، والعدالة، والتحرر، وتقرير المصير.



خلاصة توجيهية

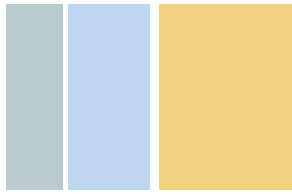
تؤكد هذه التوصيات أنَّ تمكين النساء في العمل التفاوضي الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق عبر إدماج شكلي أو مسارات موازية غير ملزمة، بل يتطلب تحولاً بنيوياً في تعريف السياسة، وإعادة توزيع السلطة، وربط التفاوض بالعدالة والتحرر والشرعية القانونية. فدون ذلك، ستظل مشاركة النساء — مهما اتسعت — محدودة الأثر، وسيظل مسار التسوية السياسية عاجزاً عن إنتاج سلام عادل ومستدام.

كما تؤكد الدراسة أنَّ تمكين النساء الفلسطينيات من المشاركة السياسية والتفاوضية ليس مطلباً أخلاقياً أو حقوقياً فحسب، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة اختلالات القوة البنيوية. فالعدالة النسوية، حين تُدمج في بنية القرار والتفاوض، لا تُنصف النساء فقط، بل تُعيد تعريف السياسة ذاتها بوصفها ممارسة للعدالة والتحرر، لا لإدارة الصراع على حساب الحقوق.

كما لا تسعى هذه الدراسة إلى إعادة كتابة مسارات التفاوض الفلسطينية بقدر ما تهدف إلى إعادة التفكير في شروط العدالة والمشاركة السياسية مستقبلاً، والتأكيد على أن أي عملية تفاوضية لا تُعيد توزيع السلطة، ولا تدمج النساء بوصفهن فاعلات سياسيات كاملات، ستبقى عاجزة عن إنتاج سلام عادل ومستدام.

قائمة المراجع والمصادر العربية

1. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، الصادر عن مجلس الأمن في جلسته رقم 4213 المنعقدة بتاريخ 2000/10/31.
متاح على:
[https://docs.un.org/ar/s/res/1325\(2000\)](https://docs.un.org/ar/s/res/1325(2000))
2. الأمم المتحدة – أخبار الأمم المتحدة.
الأرقام تكشف ضعف تمثيل المرأة في عمليات السلام، والأمم المتحدة تدعو إلى سد الفجوة، منشور بتاريخ 2018/10/25.
متاح على:
<https://news.un.org/ar/story/2018/10/1020052>
3. وزارة شؤون المرأة – دولة فلسطين.
الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023–2030. رام الله، 2023.
4. وزارة شؤون المرأة – دولة فلسطين.
التقرير التحليلي حول واقع المرأة الفلسطينية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. رام الله، تشرين الأول/أكتوبر 2024.
5. وزارة شؤون المرأة – دولة فلسطين.
الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة ما بين الجنسين والحد من أوجه العنف "مجاهمة تداعيات العدوان الإسرائيلي وجرائمه" 2025–2027. رام الله.
6. وزارة شؤون المرأة – دولة فلسطين.
واقع المرأة الفلسطينية في المرجعيات والتشريعات والسياسات الوطنية. رام الله.
7. وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني. الجزائر، 1988.



8. القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل 2003 .

9. منظمة التحرير الفلسطينية.

بيان المجلس المركزي الفلسطيني، الدورة (26)، 26-27 نيسان 2014.

بيان المجلس المركزي الفلسطيني، الدورة (30)، 28-29 تشرين الأول 2018.

بيان المجلس المركزي الفلسطيني، الدورة (31)، 6-8 شباط 2022.

10. وعد قنّام.

الكوتا الانتخابية بين المساواة والتمييز: دراسة تحليلية. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية، وحدة القانون الدستوري، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، 2018.

11. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح.

الاستراتيجية الوطنية نحو إدماج المرأة الفلسطينية وزيادة نسبة تمثيلها في حوارات المصالحة الوطنية ومراكز صنع القرار – "شوفونا". رام الله، 2020.

12. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح.

الخطة التنفيذية للاتلاف النسوي الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325. 2025-2026.

13. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

ورقة حقائق حول مشاركة المرأة الفلسطينية في لجان المصالحة. رام الله، 2022.

14. روزا المصري.

المرأة الفلسطينية وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب السياسية خلال المدة (2018-2021) ورقة حقائق، مبادرة "تعزيز دور النساء داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية".

15. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

لائحة بأسماء الوفد الفلسطيني المشارك في قمة كامب ديفيد. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 11، عدد 43 (صيف 2000).

16. شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين (Palestine-BPW).

واقع تمثيل المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار. رام الله: شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين، بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ضمن برنامج تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (WoMENa)، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، 2025.

17. الجزيرة نت.

المفاوضات السرية بالسنة رعاتها وصنّاعها... "أوسلو" كانت مجرد بداية. منشور بتاريخ 2023/9/13.

متاح على:

<https://www.aljazeera.net/politics/longform/2023/9/13/>

18. القدس العربي.

الوفد الفلسطيني لأنابوليس يضم 10 مسؤولين على رأسهم عباس. منشور بتاريخ 2007/11/23.



متاح على:

<https://www.alquds.co.uk/>

19. اليونسكو.

قرار رقم 199 REV 19.1 EX/PX/DR الصادر بتاريخ 2016/4/11.

قرار رقم 200 EX/25 و 200 EX/36 الصادر بتاريخ 2016/10/18.

20. مبادرة جنيف.

ملخص مبادرة جنيف وملاحقها . رام الله ، 2010.

21. مقابلات ميدانية أجراها الباحث مع:

- السيدة زهيرة كمال – عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي (فدا)/ الأمين العام السابقة لحزب فدا، وأول وزيرة لشؤون المرأة في فلسطين، وعضو في (الهيئة الاستشارية) للفريق الفلسطيني في مؤتمر مدريد في العام 1991.
- السيدة سلوى هديب – عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وأول سيدة تتولى منصب وكيل وزارة في السلطة الوطنية الفلسطينية، شغلت سابقاً منصب وكيل وزارة شؤون المرأة، ولاحقاً وكيل وزارة شؤون القدس.
- السيدة سناء حسنا – مدير عام جمعية الدراسات العربية، واستشارية سابقة في وحدة دعم المفاوضات في دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، كما عملت في بيت الشرق.
- د. فارسين أغابكيان شاهين – وزيرة الخارجية الفلسطينية، وترأست سابقاً فريق وحدة دعم المفاوضات في دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.
- د. دلال عريقات – أكاديمية فلسطينية متخصصة في حل النزاعات، ومؤسسة شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين.
- السيدة هانيا البيطار – مؤسس ومدير عام الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا)، ومؤسس التحالف العالمي للتضامن من أجل العدالة والسلام في فلسطين.
- د. تحرير الأعرج – مدير عام المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح).
- موظفة في وحدة دعم المفاوضات (طلبت عدم ذكر اسمها).
- السفيرة سمر عوض الله – مستشارة سابقة للتواصل السياسي في وحدة دعم المفاوضات في دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، وتشغل حالياً منصب سفيرة دولة فلسطين لدى جمهورية العراق.
- مؤسسة ACT لحل النزاعات. جلسة نقاش موسّعة (Focus Group Discussion) مع قيادات نسوية فلسطينية حول نتائج الدراسة وتطويرها. رام الله : فندق السيزر، 19/01/2026.



قائمة المراجع والمصادر الإنجليزية

1. Bell, Christine, and Catherine O'Rourke.
"Peace Agreements or Pieces of Paper? The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and Their Agreements." *International and Comparative Law Quarterly* 59 (2010).
2. United Nations Development Fund for Women (UNIFEM).
Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence. New York, 2010.
3. Fisas, Vicenç.
Yearbook on Peace Processes 2016. Pau: Icaria Editorial, 2016.
4. Paffenholz, Thania, et al.
Making Women Count – Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations. Geneva: Inclusive Peace & Transition Initiative and UN Women, 2016.
5. O'Reilly, Marie, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz.
Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes. New York: International Peace Institute, 2015.
6. Nilsson, Desirée.
"Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace." *International Interactions* 38, no. 2 (2012).
7. United Nations.
United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines. New York, 2008.
8. ESCWA.
Policy Brief: Role of Women in Peacebuilding Processes. Beirut, October 2017.
9. Nakao, Yuki.
A Feminist View on the Oslo Process – The Case of the Palestinian Women's Movement. Master's Thesis, University of Tokyo, 2019.
10. Christien, Agathe.
Advancing Women's Participation in Track II Peace Processes: Good and Emerging Practices. Washington, DC: Georgetown Institute for Women, Peace and Security, 2020.
11. Aboueldahab, Noha.
Track II Diplomacy: How Can It Be More Effective? Middle East Council on Global Affairs, 2022.



12. Dayal, Anjali Kaushlesh, and Agathe Christien.
"Women's Participation in Informal Peace Processes." *Global Governance* (2020).
13. Swindle, Mckenna.
Lack of Female Representation in Peace Processes in the MENA Region. Ballard Brief, Winter 2021.
Available at:
<https://ballardbrief.byu.edu/>
14. The Geneva Accord.
The Geneva Accord – A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement. 2003.
Available at:
<https://geneva-accord.org/>
15. The Jerusalem Link.
Declaration of Principles. 1997; updated 2001; Additional Declaration 2017.
Available at:
<https://www.batshalom.org/>
16. The Berlin Initiative.
The Holy Land Confederation as a Facilitator for the Two-State Solution. 2025.



تم انتاج هذه الدراسة ضمن أنشطة مشروع
"تمكين النساء كصانعات للسلام: التفاوض والوساطة والحوار"
والذي يتم تنظيمه في إطار تحالف حل الدولتين.

إن محتويات وأنشطة هذا المشروع هي مسؤولية مؤسسة
ACT لحل النزاعات

